تقرير اليمن

لشهر أبريل/ نيسان 2022

تحوّل السُلطة

يونيو 2022

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

SANA'A
CENTER FOR STRATEGIC STUDIES
مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

صورة الغلاف:

جندي يُحيّ صورة رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني الجديد، خلال منتدى عقدته السلطة المحلية في مدينة تعز بتاريخ 19 نيسان/أبريل 2022 لتشجيع الأحزاب والشخصيات الاجتماعية على دعم مجلس القيادة الرئاسي// صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

جميع الحقوق محفوظة © لـ مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية ،2022

جدول المحتويات

ملخص تنفيذي 5

مجلس رئاسي يحل محل هادي 6

التطورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين 8

رفض جماعة الحوثيين تشكيل مجلس القيادة الرئاسي 8

قيادي حوثي يقترح استبدال المناهج الدراسية بالقرآن الكريم 8

المبعوث الأممي يقوم بأول زيارة إلى صنعاء 8

منظمة حقوقية تفيد باختطاف الحوثيين لصحفية يمنية 9

قمع المصلين من قِبل مسلحين حوثيين خلال شهر رمضان 9

سياسة حوثية تقيّد حرية تنقل المرأة 9

وفد عماني يزور صنعاء ويغادر برفقة مقاتلين جرحى 9

إلغاء استئناف الرحلات التجارية من صنعاء في ظل خلاف حول جوازات السفر 9

نقل 14 معتقلًا أجنبيًا جوًا إلى عُمان عقب إفراج الحوثيين عنهم 10

الحوثيون يوقعون على خطة الأمم المتحدة متعهدين بوضع حد لتجنيد الأطفال في الحرب 10

التطورات على الساحة الدولية 10

الحكومة المعترف بها دوليًا تستأنف العلاقات الدبلوماسية مع بيروت 10

شكوك الحوثيين إزاء اتفاق خزان صافر فيما تسعى الأمم المتحدة لحشد التمويل 10

ممثل الحوثيين في العراق يحتفي بإحدى الميليشيات المدعومة من إيران 11

استمرار صمود هدنة رمضان على نطاق واسع 12

التطورات الأخرى في سطور: 14

الدعم المالي السعودي والإماراتي يعزز قيمة الريال اليمني 15

هدنة تخفف من أزمة إمدادات الوقود والأسعار المرتفعة 16

استمرار نقص الديزل وغاز الطهي في مناطق سيطرة الحوثيين 17

الحكومة اليمنية تعلن ميزانية جديدة 17

التطورات الاقتصادية الأخرى في سطور: 18

موت من باطن الأرض: الألغام في الحديدة 19

حفر وزراعة الألغام 20

الألغام الأرضية خطر يهدد الأحياء السكنية 21

حركة المدنيين في المناطق الملغومة 22

ما الذي يعنيه المجلس الرئاسي الجديد بالنسبة للجنوب 23

صنع في السعودية: مخاطر فرض مجلس رئاسي 25

التغاضي عن انعدام الثقة والمصالح المتضاربة بين أعضاء المجلس 26

تهميش الشخصيات السياسية يضرّ بالشرعية المزعومة 26

تعز على رأس السلطة 28

الحرب الاقتصادية تتجه للتصعيد في أعقاب مشاورات الرياض 30

ملخص تنفيذي

شكلت الاستقالة المفاجئة للرئيس عبدربه منصور هادي بعد فترة طويلة على رأس السلطة وتعيين مجلس القيادة الرئاسي الجديد إيذانًا بشهر حافل بالتطورات السياسية والاقتصادية في اليمن، بالتزامن مع صمود الهدنة الرمضانية التي توسطت فيها الأمم المتحدة والتزمت بها جميع الأطراف إلى حد كبير في عموم البلاد. تنازل هادي عن صلاحياته لمجلس مكوّن من شخصيات عسكرية بارزة بقيادة وزير الداخلية الأسبق رشاد العليمي، في إطار محادثات جرت بالرياض ورعاها شكليًا مجلس التعاون الخليجي. تولت كل من السعودية والإمارات تنظيم عملية تسليم السلطة بعد مشاورات محدودة أو معدومة مع الشخصيات السياسية اليمنية. أدى المجلس اليمين الدستورية في العاصمة المؤقتة عدن خلال اجتماع نادر للبرلمان، في حين سارع كل من مجلس الأمن الدولي والولايات المتحدة إلى الإعراب عن تأييدهما للمجلس الجديد. وصفت جماعة الحوثيين المسلحة المجلس الجديد بغير الشرعي والمشكّل على يد قوى أجنبية، موجهة انتقادات مماثلة لإدارة هادي. من جانب آخر، تعهد السعوديون والإماراتيون بتقديم 3 مليارات دولار أمريكي كتمويل جديد للحكومة، مخصصة لمشاريع التنمية وكدعم للبنك المركزي في عدن. وعلى وقع هذه الأخبار، شهدت قيمة الريال اليمني تحسنًا في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة.

ورغم استمرار أعمال العنف المتفرقة، صمدت الهدنة العسكرية التي توسط فيها المبعوث الخاص للأمم المتحدة هانس غروندبرغ خلال شهر أبريل/نيسان. استمرت المماطلة في استئناف الرحلات الجوية من مطار صنعاء الدولي، وهو عنصر آخر من عناصر الاتفاق، لكن استئناف واردات النفط والغاز عبر ميناء الحديدة ساعد في التخفيف من أزمة نقص الوقود في عموم البلاد. هناك مخاوف من أن يستغل الحوثيون فترة توقف أعمال العنف لتعزيز قواتهم وإعادة تنظيم صفوفهم قبل البدء بهجوم آخر على محافظة مأرب الغنية بالنفط. وفي حين قوبل صعود مجلس القيادة الرئاسي إلى السلطة بتأييد حذر باعتباره خطوة إصلاحية مقارنة بفترة رئاسة هادي، توجد شواغل بشأن قدرة المجلس على العمل بروح الفريق للتعامل مع الكم الهائل من الأزمات التي تعصف باليمن.

صورة لرشاد العليمي، الرئيس المعين حديثًا لمجلس القيادة الرئاسي، وتظهر بتاريخ 19 أبريل/نيسان 2022 معروضة على واجهة المبنى السابق لشركة النفط اليمنية ، الذي يستخدم حالياً كمقر للسلطة المحلية في مدينة تعز// صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

مجلس رئاسي يحل محل هادي

كيسي كومبس

في الساعات الأولى من يوم 7 أبريل/نيسان، سلّم الرئيس هادي صلاحياته إلى مجلس القيادة الرئاسي، في خطوة سبقها إعفاء نائبه علي محسن الأحمر. جرى الإعلان عن نقل السلطة من هادي إلى مجلس مكوّن من ثمانية أعضاء من الرياض، حيث اجتمعت الأطراف اليمنية لإجراء مشاورات برعاية مجلس التعاون الخليجي.

ضم المجلس الرئاسي فصائل مختلفة داخل التحالف المناهض للحوثيين، ويرأسه رشاد العليمي، وزير الداخلية الأسبق، وعضوية سبعة آخرين هم: محافظ مأرب سلطان العرادة، ورئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزُبيدي، وقائد قوات المقاومة الوطنية طارق صالح، ومدير مكتب رئاسة الجمهورية عبدالله العليمي، ومحافظ حضرموت فرج البحسني، وقائد ألوية العمالقة عبدالرحمن المحرمي (الملقب أيضًا بـ"أبو زرعة")، وعضو مجلس النواب عثمان مجلي.

في 13 أبريل/نيسان، أصدر مجلس الأمن الدولي بيانًا رحب فيه بالانتقال السلمي للسلطة من هادي إلى مجلس القيادة الرئاسي. من جانبه، غرّد عضو المكتب السياسي لجماعة الحوثيين وعضو الوفد التفاوضي للجماعة عبدالملك العجري، الذي يتخذ من العاصمة العمانية مسقط مقرًا له، على تويتر، معبرًا عن موقفه الرافض لبيان مجلس الأمن الدولي قائلًا: "الشرعية بنظرهم [مجلس الأمن] منذ 2011 أمر يقرره الخارج، والسعودية تحديدًا بصفتها الوصي الشرعي، ولا علاقة لها بإرادة اليمنيين".

في أعقاب نقل السلطة، بقي المجلس الرئاسي المشكل حديثًا في الرياض لمدة أسبوع ونصف تقريبًا حيث عقد اجتماعات قبل العودة إلى العاصمة المؤقتة عدن. أدى المجلس اليمين الدستورية في 19 أبريل/نيسان، في حفل نُظم في فندق كورال بمديرية خور مكسر، حضره مسؤولون حكوميون من البرلمان ومجلس الوزراء ومجلس القضاء الأعلى، واللجنة العليا للانتخابات، ولجنة الشؤون العسكرية، إضافة إلى عدد من الجهات الفاعلة الدولية بما في ذلك سفراء دول مجلس التعاون الخليجي، والاتحاد الأوروبي، وسفراء الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، والمبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ، إلى جانب المبعوث الأمريكي إلى اليمن تيم ليندركينغ. في الكلمة التي ألقاها، حدد العليمي أولويات مجلس القيادة الرئاسي، قائلًا إن المجلس سيعمل بروح الفريق الواحد "لمواجهة كافة التحديات السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى رأسها إنهاء الانقلاب والحرب واستعادة الدولة والسلام والاستقرار ومعالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي، وإعادة بناء المؤسسات واستقرارها في العاصمة المؤقتة عدن وعلى امتداد التراب الوطني كله".

في 20 أبريل/نيسان، أصدر مجلس القيادة الرئاسي أول قرار جمهوري له، بتعيين محافظ عدن، أحمد لملس، وزير للدولة عضو في مجلس الوزراء، تماشيًا مع الممارسة القائمة منذ عقود المتمثلة في تعيين محافظ المدينة التي تتُخذ كعاصمة

Presidential Leadership Council

Rashad al-Alimi

Position/affiliations: President of the council. Member of the General Committee of the General People's Congress (GPC). Participant in the National Dialogue Conference.
Home governorate: Taiz
Bio: Born in Taiz in 1954, he became interior minister in 2001 and was responsible for security coordination on counterterrorism with Saudi Arabia, building a strong relationship with his Saudi counterpart, Prince Mohammed bin Nayef. In 2008, he became deputy prime minister and minister of interior for defense and security affairs. In the same year, he was assigned as a minister of local administration but continued to operate as a key insider of the Saleh regime. He holds a doctoral degree in Sociology.

Sultan al-Aradah

Position/affiliations: Governor of Marib. Former army general and Member of Parliament for the General People's Congress (GPC). Member of Marib's dominant Abidah tribe.
Home governorate: Marib
Bio: Born in Marib in 1958, Al-Aradah holds the military rank of major general. He was appointed governor of Marib governorate in 2012. Although a member of the GPC, he forged good relations with the Islah party during his term as governor.

Tareq Saleh

Position/affiliation: Member of the GPC party. Head of the National Resistance forces and its Political Bureau.
Home governorate: Sana'a
Bio: Born in Sana'a in 1970, Tareq is the nephew of former President Ali Abdullah Saleh. He commanded the 3rd Brigade of the Republican Guards before being sacked in April 2012. In 2013, Saleh was assigned as a military attache in the Yemeni embassy in Germany. Aligned with his uncle and the Houthis during the early years of the war, Tareq switched sides after the former president's murder at the hands of the Houthis in December 2017. Tareq heads the National Resistance forces and its Political Bureau.

Aiderous al-Zubaidi

Position/affiliation: President of the Southern Transitional Council (STC).
Home governorate: Al-Dhalea
Bio: Born in 1967, Al-Zubaidi was appointed governor of Aden in 2015. His sacking in 2017 led to the creation of the STC, a powerful secessionist party that controls the interim capital.

Abdullah al-Alimi

Position/affiliation: Member of the Islah party.
Home governorate: Shabwa
Bio: Born in Shabwa in 1979, Al-Alimi first gained prominence as part of the 2011 revolution as an orator in Change Square in Aden. He began working in the presidential office in 2012 and became director of the office of the president in 2016. In recent years, he became a gatekeeper to former President Abdo Rabbu Mansour Hadi and enjoyed good access to the Saudis.

Faraj al-Bahsani

Position/affiliation: Governor of Hadramawt.
Home governorate: Hadramawt
Bio: Born in 1955 in Hadramawt, Al-Bahsani was appointed commander of the 2nd Military Region in 2015. He carries the rank of major general and heads the Hadrami Elite forces. In 2017, he was appointed governor of Hadramawt.

Abdelrahman Abou Zaraa al-Muharrami

Position/affiliation: Leader of the Giants Brigades.
Home governorate: Lahj
Bio: Abou Zaraa is a Salafi and was a member of the Dammaj institute in Sa'ada, the site of battles between Salafi and Houthi forces in 2013-14. Since 2015, Abou Zaraa has led the UAE-backed Giants Brigades, which fought against Houthi forces first in Aden and then in Hudaydah. The deployment of Giants Brigades forces to Shabwa in late 2021 pushed Houthi forces out of the governorate in January 2022, stalling their offensive against the strategic city of Marib.

Othman al-Mujali

Position/affiliation: Member of the GPC.
Home governorate: Sa'ada
Bio: Born in Sa'ada in 1970, Al-Mujali became a member of the parliament in 1997. A long-time ally of the Saudis, he fought Houthi forces during the Sa'ada wars in the 2000s on the government side. He was appointed as a minister of state for parliament and shura council affairs in 2016.

©Sana'a Center for Strategic Studies, April 2022

للدولة عضو في مجلس الوزراء دون حقيبة. في اليوم التالي، عقد المجلس اجتماعه الأول مع هيئة التشاور والمصالحة المشكلة لدعمه من خلال رأب الصدع بين الفصائل السياسية في التحالف المناهض للحوثيين على طاولة المفاوضات. تضم الهيئة المؤلفة من 50 عضوًا: رئيس الهيئة محمد الغيثي، رئيس دائرة الشؤون الخارجية بالمجلس الانتقالي الجنوبي؛ ونائب رئيس الهيئة عبدالملك المخلافي، مستشار الرئيس السابق هادي؛ وعضو البرلمان الموالي لحزب الإصلاح صخر الوجيه؛ وجميلة علي رجاء، وهي مستشارة للحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية وخبيرة في جهود بناء السلام والوساطة؛ والقاضي أكرم العامري. (ملاحظة: جميلة رجاء هي عضو في الهيئة الاستشارية لمركز صنعاء).

في 22 أبريل/نيسان، منح البرلمان الثقة لحكومة معين عبدالملك، التي تشكلت تماشيًا مع اتفاق الرياض في 19 ديسمبر/ كانون الأول 2020، والتي تضم 24 مقعدًا وزاريًا.

في 23 أبريل/نيسان، غادر رئيس مجلس النواب سلطان البركاني ورئيس مجلس الشورى أحمد عبيد بن دغر وعدد من السياسيين اليمنيين مطار عدن الدولي. قوبلت مغادرتهم، التي جاءت بعد أقل من 48 ساعة من أداء مجلس القيادة الرئاسي اليمين الدستورية والموافقة على برنامج عمل رئيس الحكومة، بانتقادات من اليمنيين على وسائل التواصل الاجتماعي الذين دعوا القادة لممارسة الحكم من داخل البلاد. عاد الرجلان إلى عدن في 1 مايو/أيار.

في اليوم نفسه، أي 1 مايو/أيار، وصل أعضاء المجلس الرئاسي إلى العاصمة المؤقتة عدن، أواخر شهر رمضان قبل عطلة عيد الفطر، عقب زيارات إلى السعودية والإمارات. اجتمع المجلس مع العاهل السعودي الملك سلمان وولي عهده محمد بن سلمان في 28 أبريل/نيسان قبل السفر إلى أبو ظبي، حيث أجرى أعضاؤه محادثات مع ولي عهد الإماراتي محمد بن زايد في 30 أبريل/نيسان.

لمزيد من التحليلات عن مجلس القيادة الرئاسي، انظر «خروج هادي من المعادلة ومجلس رئاسي يتولى السلطة»، «ماذا الذي يعنيه المجلس الرئاسي الجديد بالنسبة للجنوب»، «صنع في السعودية: مخاطر فرض مجلس رئاسي» و «تعز على رأس السلطة».

التطورات في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين

رفض جماعة الحوثيين تشكيل مجلس القيادة الرئاسي

فور إعلان مجلس القيادة الرئاسي، غرّد القيادي الحوثي البارز محمد علي الحوثي عبر تويتر معبرًا عن موقفه الرافض، قائلًا: "انتهت صلاحيات عبدربه منصور هادي، وبالتالي ليس لديه صلاحيات ينقلها للآخرين"، في إشارة إلى واقع تجاوز سلطة هادي مدة السنتين التي عُين لتوليها في فبراير/ شباط 2012 كخلف للرئيس الأسبق علي عبدالله صالح. حذف الحوثي التغريدة في وقت لاحق. كما علق محمد عبدالسلام، المتحدث باسم الجماعة، والذي يتخذ من سلطنة عُمان مقرًا له، على تشكيل المجلس، وكتب على تويتر، وقال إن الشعب اليمني ليس معنيًا بإجراءات غير شرعية صادرة خارج حدود وطنه عن جهة غير شرعية.

قيادي حوثي يقترح استبدال المناهج الدراسية بالقرآن الكريم

في 6 أبريل/نيسان، دعا محمد علي الحوثي حكومة الأمر الواقع التابعة للجماعة (غير معترف بها) إلى إجراء إصلاحات في المناهج التعليمية يُدرس فيها الأطفال من الصف الأول إلى الرابع القرآن فقط. أدخل الحوثيون عددًا من التغييرات على النظام التعليمي الخاضع لسيطرتهم في شمال اليمن بغرض تلقين الشباب أيديولوجيتهم. تشمل التغييرات إدخال منهج دراسي يتناول تاريخ الأئمة الزيديين في اليمن، ويُمجّد صعود الحوثيين إلى السلطة ويصورهم كحماة اليمن، كما يصور التحالف الذي تقوده السعودية على أنه مدعوم من "التحالف الأمريكي الصهيوني". استخدمت الجماعة كذلك البرامج اللاصفية لتلقين أيديولوجيتها للأطفال كوسيلة لتجنيد المقاتلين.

المبعوث الأممي يقوم بأول زيارة إلى صنعاء

في 13 أبريل/نيسان، اختتم هانس غروندبرغ، المبعوث الخاص للأمم المتحدة، زيارة استغرقت ثلاثة أيام إلى صنعاء، هي الأولى له منذ تعيينه في يوليو/تموز 2021. التقى غروندبرغ قيادات في جماعة الحوثيين ومسؤولين من بينهم رئيس المجلس السياسي الأعلى مهدي المشاط، ورئيس حكومة الحوثيين عبدالعزيز بن حبتور، ووزير الخارجية هشام شرف. إلا أن لقاءاته لم تشمل أيًا من كبار المسؤولين العسكريين أو الأمنيين المقربين من عبدالملك الحوثي، الذين يتمتعون بنفوذ كبير.

منظمة حقوقية تفيد باختطاف الحوثيين لصحفية يمنية

في 14 أبريل/نيسان، أفادت "المنظمة الوطنية للإعلاميين اليمنيين -صدى"، باختطاف الصحفية نادية مقبل من أحد شوارع صنعاء على أيدي سلطات الحوثيين في 28 مارس/آذار. قالت المنظمة إنها تلقت معلومات تفيد بأن مُقبل، التي تعمل لصالح شبكة الملصي الإخبارية، اختفت بعد إعدادها تقرير يتناول الارتفاع المطرد في أسعار المواد الغذائية خلال الفترة التي سبقت شهر رمضان. ذكرت المنظمة أن أسرة الصحفية عثرت عليها لاحقًا محتجزة في قسم شرطة حزيز، حيث أوضحت السلطات أنه تم التحفظ عليها حتى اكتمال التحقيقات.

قمع المصلين من قِبل مسلحين حوثيين خلال شهر رمضان

في 14 أبريل/نيسان، ظهرت مقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي تظهر مسلحين حوثيين يمنعون المصلين في مسجد الإيمان بصنعاء من أداء صلاة التراويح. تم الإبلاغ عن ثلاث حوادث مشابهة على الأقل في مساجد صنعاء منذ بداية شهر رمضان في 2 أبريل/نيسان. أسفرت إحدى الحوادث التي وقعت في حي الوايتات بالقرب من مطار صنعاء الدولي، عن مقتل مصليين اثنين وإصابة سبعة آخرين، وفقا لموقع المصدر أونلاين. كما ورد أن الحوثيين حولوا عددًا من المساجد الأخرى التي تُؤدى فيها صلاة التراويح إلى أماكن تجمع لأعضائها يجري فيها مضغ القات وإلقاء محاضرات طائفية والاستماع إلى محاضرات يومية لعبدالملك الحوثي، من الساعة 8 إلى 11 مساءً، بالتزامن مع أوقات صلاة التراويح. تستمر صلاة التراويح، التي يؤديها المسلمون السنة خلال شهر رمضان عقب صلاة العشاء، لمدة ساعتين تقريبًا، يتلو خلالها الإمام أجزاءً من القرآن. تجدر الإشارة إلى أن السلطات الحوثية نفذت حملات قمع عنيفة مماثلة على مقيمي صلاة التراويح العام الماضي.

سياسة حوثية تقيّد حرية تنقل المرأة

في 15 أبريل/نيسان، نشر نشطاء يمنيون وثيقة على الإنترنت تتضمن سياسة جديدة لجماعة الحوثيين تهدف إلى تقييد حرية المرأة بالتنقل في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفقًا لنموذج طلبت السلطات الحوثية من وكالات تأجير السيارات تعبئته، لا يُسمح للنساء بالسفر خارج محافظتهن الأصلية دون موافقة ولي الأمر. وبحسب ناشط حقوقي تحدث إلى مركز صنعاء شريطة عدم الكشف عن هويته فإن اللوائح طالت أيضًا النساء اللواتي يتنقلن في سيارات خاصة وسيارات الأجرة، وكذلك النساء العاملات في المنظمات غير الحكومية اللواتي غالبًا ما يتنقلن للعمل. تناولت منظمة سام للحقوق والحريات هذا الإجراء في تقرير جديد يوثق القيود المفروضة على حقوق المرأة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. وتشمل القيود منع أي شخص باستثناء الآباء أو الأمهات من حضور الحفلات المدرسية الخاصة بالفتيات، ومنع النساء من العمل في المطاعم، ومنع ارتداء أنواع معينة من العباءات، وتقييد استخدام مستحضرات التجميل.

وفد عماني يزور صنعاء ويغادر برفقة مقاتلين جرحى

في 22 أبريل/نيسان، وصل وفد عماني برفقة مفاوضين سياسيين حوثيين إلى صنعاء. وصف موقع قناة "المسيرة" الإخبارية التابعة للحوثيين الزيارة بأنها تأتي في إطار دور سلطنة عمان في متابعة الهدنة التي ترعاها الأمم المتحدة والتي دخلت حيز التنفيذ في 2 أبريل/نيسان. وذكر موقع "يمن فيوتشر" أن الطائرة حطّت وعلى متنها أكثر من 20 شخصية يمنية، وأقلت لاحقا 83 مقاتلًا حوثيًا جريحًا إلى خارج البلاد. تظل مسقط بمثابة مقر الوفد المفاوض للحوثيين طوال فترة الحرب. ففي حزيران/يونيو الماضي، زار صنعاء مسؤولون عمانيون برفقة شخصيات حوثية رفيعة المستوى تتخذ من مسقط مقرًا لها، في محاولة لتيسير محادثات السلام. غادر الوفد بعد أسبوع دون الإعلان عن إحراز تقدم.

إلغاء استئناف الرحلات التجارية من صنعاء في ظل خلاف حول جوازات السفر

أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، في 23 أبريل/نيسان، إلغاء أول رحلة تجارية كان من المقرر إقلاعها من صنعاء الخاضعة لسيطرة الحوثيين منذ حوالي ست سنوات. كانت الرحلة المتوجهة إلى العاصمة الأردنية "عمّان" في 24 أبريل/نيسان، الأولى ضمن جزئية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في إطار الهدنة الممتدة لشهرين بين الحكومة والحوثيين التي دخلت حيز التنفيذ في 2 أبريل/نيسان، حيث تنص على استئناف رحلتين أسبوعيتين من وإلى العاصمة. اتهم الحوثيون التحالف بقيادة السعودية بعدم إصدار التصاريح اللازمة للرحلة، في حين صرح وزير الإعلام في الحكومة اليمنية معمر الإرياني، أن الحوثيين لم يلتزموا بالاتفاق إثر إصرارهم بفرض أكثر من 60 راكبًا على متن الرحلة يحملون جوازات سفر غير موثوقة على حد تعبيره. اتهم الإرياني جماعة الحوثيين بمحاولة استخدام جوازات سفر مزوّرة لتهريب العشرات من قياداتها، فضلًا عن عناصر من الحرس الثوري الإيراني وحزب الله اللبناني، على متن الطائرة.

وكان فريق خبراء الأمم المتحدة أعرب عن قلقه -في تقريره السنوي المنشور في يناير/كانون الثاني 2021 -إزاء احتمال استغلال "رحلات الرحمة" الإنسانية التي تغادر صنعاء، مشيرًا إلى أن أحد مهربي الأسلحة الحوثيين اعترف بأنه تظاهر في إحدى الرحلات الجوية المغادرة صنعاء كرفيق لشخص مصاب لتسهيل سفره هو وغيره من المهربين إلى إيران لتلقي التدريب البحري. وبعد تدرّبه في ميناء بندر عباس الإيراني، عاد لاحقًا إلى صنعاء في إحدى "رحلات الرحمة" وانخرط في عمليات تهريب بين اليمن وإيران.

نقل 14 معتقلًا أجنبيًا جوًا إلى عُمان عقب إفراج الحوثيين عنهم

في 24 أبريل/نيسان، أجلت طائرة عمانية 14 محتجزًا أجنبيًا، من صنعاء إلى مسقط، بعد أن أفرج عنهم الحوثيون. من بينهم رجل بريطاني وزوجته وطفله وسبعة هنود وإثيوبي وفلبيني وإندونيسي وبورمي، وفقًا لبيان صادر عن وزارة الخارجية العمانية. ذكرت وزيرة الخارجية البريطانية ليز تروس في بيان لها إن المواطن البريطاني لوك سيمونز اعتُقل دون توجيه تهمة له أو محاكمته منذ عام 2017، مضيفة أنه "تعرض لسوء المعاملة في الحبس الانفرادي، ولم يُسمح لعائلته بزيارته". يُذكر أن الأجانب الأحد عشر الباقين هم طاقم سفينة الشحن الإماراتية "روابي" التي استولى عليها الحوثيون قبالة ساحل البحر الأحمر في 3 يناير/كانون الثاني.

الحوثيون يوقعون على خطة الأمم المتحدة متعهدين بوضع حد لتجنيد الأطفال في الحرب

أعلنت الأمم المتحدة، في 25 أبريل/نيسان، توقيعها مع قيادي حوثي عن ما وصفته بـ"خطة عمل لإنهاء ومنع تجنيد أو استخدام الأطفال في النزاعات المسلحة، وقتل الأطفال أو تشويههم ومهاجمة المدارس والمستشفيات"، وفقًا لوكالة أسوشيتد برس. قال المتحدث باسم الأمين العام للأمم المتحدة ستيفان دوجاريك إن المسؤول الحوثي عبد الإله حجر تعهد بتحديد عدد الأطفال المنخرطين في صفوفهم وتسريحهم في غضون ستة أشهر.

التطورات على الساحة الدولية

الحكومة المعترف بها دوليًا تستنأف العلاقات الدبلوماسية مع بيروت

في 8 أبريل/نيسان، أعلنت الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا عودة سفيرها إلى لبنان، بعد غياب دام أكثر من خمسة أشهر بسبب التداعيات الدبلوماسية لتصريحات وزير الإعلام اللبناني السابق جورج قرداحي حول التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن. أواخر أكتوبر/تشرين الأول 2021، ظهرت لقطات من مقابلة أجراها قرداحي في 5 أغسطس/آب -أي قبل شهر من توليه منصب وزير الإعلام -قال فيها إن الحوثيين يدافعون عن أنفسهم ضد ما أسماه "العدوان الخارجي". وردت السعودية بطرد السفير اللبناني لدى المملكة وحظر جميع الواردات من لبنان. انضم حلفاء آخرون إلى السعودية، بما في ذلك الحكومة اليمنية في المقاطعة الدبلوماسية. استقال قرداحي في وقت لاحق. من جانبه، حث محمد علي الحوثي على تويتر الحكومة اللبنانية على عدم قبول السفير اليمني العائد.

شكوك الحوثيين إزاء اتفاق خزان صافر فيما تسعى الأمم المتحدة لحشد التمويل

في 8 أبريل/نيسان، قال الممثل المقيم للأمم المتحدة ومنسق الشؤون الإنسانية ديفيد غريسلي إن حل أزمة ناقلة النفط "صافر" سيكلف حوالي 80 مليون دولار أمريكي، باستئجار ناقلة نفط خام لتخزين 1.1 مليون برميل من النفط، وتأمين طاقم وتوفير أعمال الصيانة لمدة 18 شهرًا. يأتي هذا الإعلان بعد نحو شهر من توقيع الأمم المتحدة اتفاق مبدئي مع سلطات الحوثيين لتفريغ حمولة ناقلة النفط المبنية قبل 45 عامًا والراسية قبالة ميناء الحديدة الخاضع لسيطرة الحوثيين. تشكل السفينة المتهالكة تهديدًا بيئيًا غير مسبوق للنظام البيئي للبحر الأحمر. في منتصف أبريل/نيسان، زار غريسلي عواصم دول منطقة الخليج لحشد الدعم والتمويل لعملية تفريغ الحمولة، التي من المتوقع أن تبدأ أوائل حزيران/يونيو.

في 9 أبريل/نيسان، صرّح إبراهيم السراجي، القيادي الحوثي المكلّف بالتفاوض على الاتفاق، إن الأمم المتحدة فشلت في تقديم خطة تشغيلية لتنفيذه، مضيفًا أن هذا قد يشير إلى عدم التزام الأمم المتحدة. في السنوات الأخيرة، انسحب الحوثيون مرارًا من المفاوضات مع الأمم المتحدة لتفتيش وصيانة وإصلاح خزان صافر، المملوك لشركة النفط الوطنية اليمنية "شركة صافر لعمليات الاستكشاف والإنتاج".

ممثل الحوثيين في العراق يحتفي بإحدى الميليشيات المدعومة من إيران

في 20 أبريل/نيسان، أظهر مقطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي حضور القيادي الحوثي محمد القبلي احتفال في العراق بمناسبة الذكرى الـ 41 لتأسيس منظمة "بدر" المدعومة من إيران. ظهر القيادي الحوثي -وهو زعيم قبلي من محافظة البيضاء مثّل الجماعة في العراق طوال فترة الحرب -خلف السفير الإيراني في بغداد. حضر الحفل رئيس الوزراء العراقي ورئيس البرلمان وعدد من قادة الميليشيات العراقية المدعومة من الحرس الثوري الإيراني، الجهة الداعمة أيضًا لجماعة الحوثيين في اليمن. فيما مضى، تم تصوير "القبلي" وهو يجتمع مع قيادات ميليشيات عراقية أخرى مدعومة من إيران، بمن فيهم أبو مهدي المهندس، الذي قُتل إلى جانب قائد "فيلق القدس" بالحرس الثوري الإيراني قاسم سليماني بغارة شنتها طائرة أمريكية دون طيار في يناير/ كانون الثاني 2020.

كيسي كومبس باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. يعمل كومبس أيضًا كصحفي مستقل حيث يقدم تقارير معمّقة عن اليمن، مقر إقامته بين عامي 2012 و 2015.

قوات الجيش اليمني بالقرب من معسكر أم ريش في مديرية الجوبة بمحافظة مأرب، تاريخ 14 يناير/ كانون الثاني 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة عبدالمجيد الخدمي

استمرار صمود هدنة رمضان على نطاق واسع

استمرار صمود هدنة رمضان على نطاق واسع

شهد اليمن فيما مضى هدن عديدة بشتى الأشكال، نادرًا ما صمدت أو التزمت بها أطراف الصراع، بل وفي أحيان خُرقت حتى قبل بدء سريانها. إلا أن الشعور السائد هذه المرة كان مختلفًا مع دخول هدنة الشهرين حيز التنفيذ في 2 أبريل/نيسان تمام الساعة الـ 7 مساء بالتوقيت المحلي، التي أعلن عنها مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن هانس غروندبرغ، مع وجود بوادر على استعداد من جميع الأطراف لوقف القتال، حتى ولو مؤقتًا.

من ناحية، قد يكون ذلك صحيحًا. فقد مرّ الأسبوع الأول من أبريل/نيسان دون تسجيل غارات جوية، في سابقة تعد الأولى من نوعها منذ تدخل التحالف الذي تقوده السعودية عسكريًا باليمن في مارس/آذار 2015. استمر الأمر ذاته خلال الأسبوعين الثاني والثالث. ورغم اتهام الحوثيين السعودية بخرق الهدنة عبر شن عمليات قصف عبر الحدود وهجمات بالطائرات المسيّرة والمروحيات، إلا أنه لم يتم التحقق من تلك الحوادث بشكل مستقل، مما يوحي أنها كانت محدودة نسبيًا وأسفرت عن سقوط عدد قليل من الضحايا.[1] وبدا كما لو أن القوات الجوية السعودية تلتزم بالهدنة.

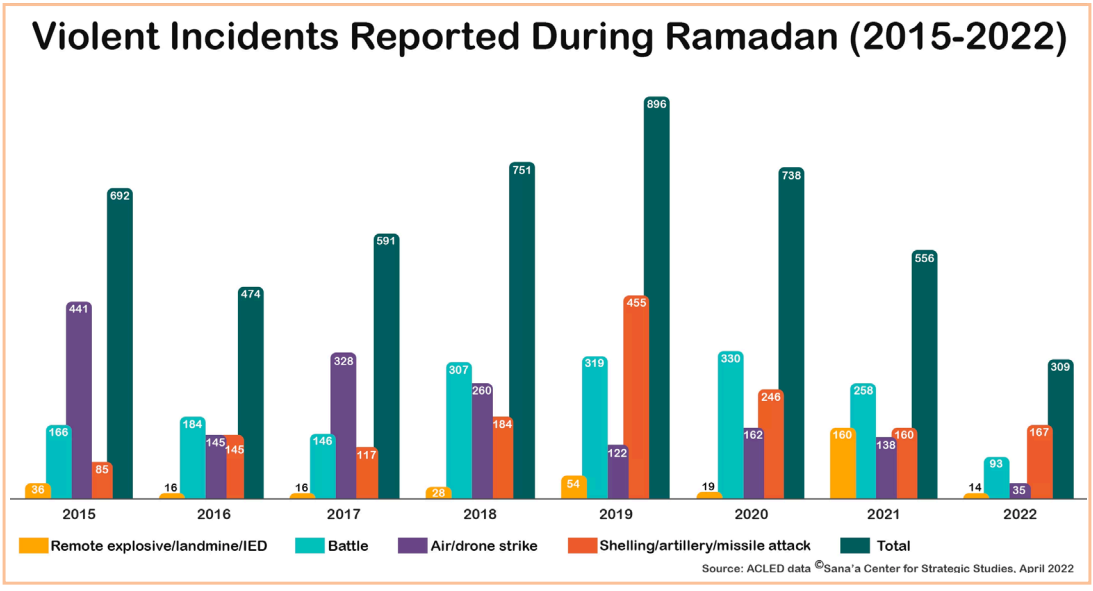

1 "اليمن: استشهاد مواطنين يمنيين بنيران الجيش السعودي في صعدة"، موقع الميادين، 27 أبريل / نيسان 2022، https://bit.ly/3OCXYTY

لا يمكن قول الشيء ذاته عن تحركات أطراف النزاع على الأرض، لا سيما قوات الحوثيين. تبادل الحوثيون والقوات الحكومية اليمنية الاتهامات بمئات الخروقات في عموم اليمن، بما في ذلك عمليات قصف وهجمات بطائرات مسيّرة واستهداف المدنيين. في حين أن بعض التقارير جاءت على الأرجح نتيجة الحرص على إثبات خرق الطرف الآخر للهدنة، أو للإفادة عن عمليات محدودة أحادية الجانب، يبدو أن الأحداث في مأرب تشير إلى أن الحوثيين يحاولون الاستفادة من عدم وجود غارات جوية للتحالف الذي تقوده السعودية لإحراز مكاسب في ساحة المعركة، وتنظيم صفوفهم لأي استئناف محتمل للمعارك القتالية بمجرد انتهاء الهدنة أو فشلها.

خط المواجهة الرئيسي في مأرب الذي شهد عمليات قتالية خلال شهر أبريل/نيسان كان سلسلة جبال البلق الشرقية، على المشارف الجنوبية لمدينة مأرب، حيث يستمر القتال منذ العام الماضي. أفادت تقارير عن عدة خروقات في المنطقة، حيث تمثل مواقع القوات الحكومية آخر حاجز دفاعي رئيسي أمام الحوثيين خارج مدينة مأرب. أسفرت الاشتباكات التي وقعت في 4 و11 أبريل/نيسان[2]، عن سقوط العديد من مقاتلي كلا الجانبين، وفقًا لتقارير وسائل الإعلام المحلية. كما شهدت خطوط المواجهة في مديرية صرواح غرب مدينة مأرب، والجوبة جنوب مدينة مأرب، معارك قتالية، وورد أن الحوثيين استهدفوا مدينة مأرب بالصواريخ في 9 و13 أبريل/نيسان.[3]

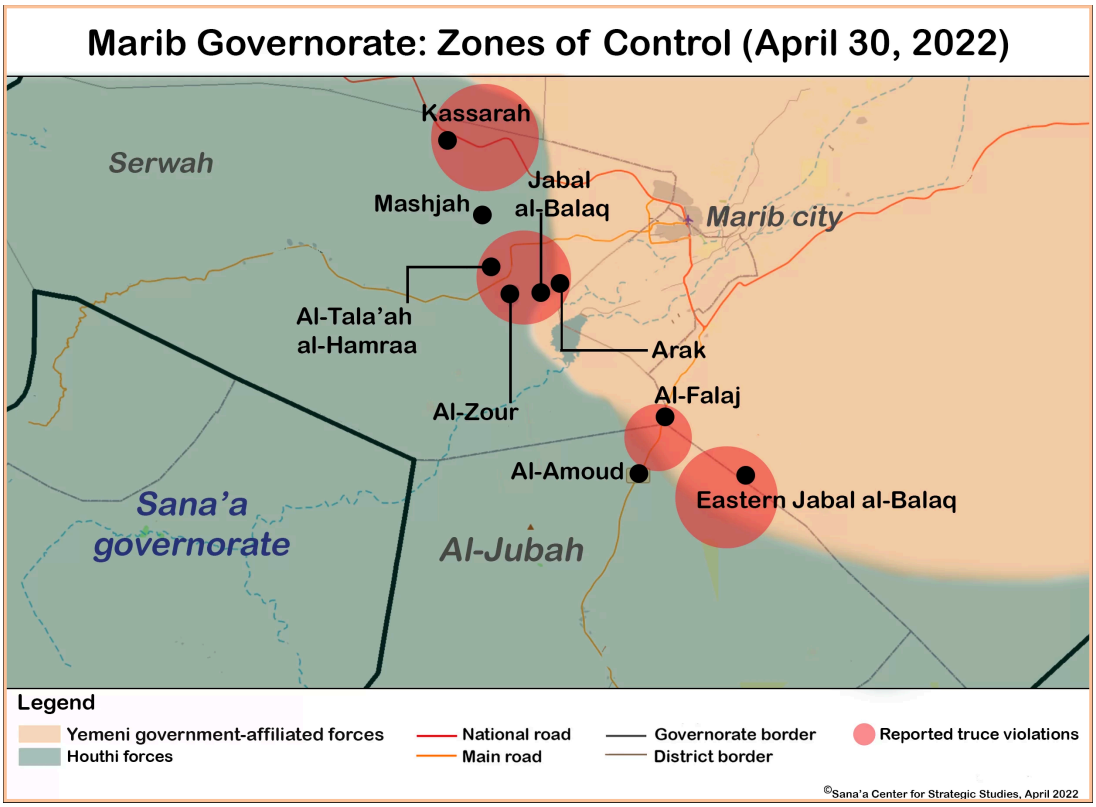

لم تؤدِ أي من هذه الحوادث إلى تغييرات في خطوط المواجهة، إلا أن منتقدي جماعة الحوثيين أشاروا إلى أنها[4] استغلت في الماضي الهدن أو المبادرات الهادفة للحد من أعمال العنف لإعادة تنظيم صفوفها. ويشير وجود تعزيزات جديدة في مواقع بمأرب مثل الطلعة الحمراء وضنة والزور -جميعها واقعة غرب مدينة مأرب -وكذلك العمود جنوب مدينة مأرب، والعلم في محافظة الجوف شمال مأرب[5]، إلى احتمال حدوث ذلك مرة أخرى.

من ناحيتها، اتهمت القوات الحكومية جماعة الحوثيين بارتكاب خروقات متعددة للهدنة في تعز، حيث تعرضت مناطق سكنية مثل حي بير باشا في مدينة تعز للقصف. في 13 أبريل/نيسان، لقيت امرأة حتفها برصاص قناص حوثي في حي عصيفرة بالمدينة، وفقا لتقارير محلية.[6] من جانبهم، اتهم الحوثيون السعودية بشن عمليات قصف عبر الحدود[7] أسفرت عن سقوط مدنيين في صعدة، إلى جانب هجمات بطائرات مسيّرة ومروحيات.

2 "مقتل 30 عنصراً حوثياً بينهم قيادات في مأرب"، موقع الأيام، 11 أبريل/ نيسان 2022، https://bit.ly/3rZlMI6

3 "الحوثيون يواصلون هجومهم بمأرب ويستهدفون مخيماً بصاروخ باليستي"، موقع العربية، 9 أبريل/ نيسان 2022،https://bit.ly/3OJ3moy؛ "إطلاق صاروخ حوثي على حي سكني بمأرب" موقع المشهد العربي، 13 أبريل/ نيسان 2022، https://almashhadalaraby.com/news/342931

4"احتدام القتال في مأرب رغم الهدنة الأممي المتحدة"، موقع الجزيرة، 18 أبريل/ نيسان 2022، https://www.aljazeera.com/news/2022/4/18/fighting-rages-in-mar-ib-despite-un-truce

5 "تعزيزات حوثية تحيط بمأرب من ثلاث جهات"، موقع المنتصف، 5 أبريل/ نيسان 2022، https://bit.ly/3knAdRW

6 "قناص حوثي يستهدف امرأة في عصيفرة تعز" موقع اليمن اليوم، 13 أبريل/ نيسان 2022، https://yementdy.tv/news20781.html

7 "اليمن: شهداء وجرحى جراء قصف التحالف مديرية رازح في محافظة صعدة"، موقع الميادين، 9 أبريل/ نيسان 2022، https://bit.ly/3MUPvtV

الطرف الذي لم يشارك في الهدنة بأي شكل هو تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية. في 12 نيسان/أبريل، أفادت تقارير عن انتشار عناصر التنظيم في مناطق مختلفة من محافظتي شبوة وأبين، بما في ذلك خورة ومرخة السفلى والمحفد والوضيع ومودية. وأُفيد بأن المتشددين استحدثوا نقاط تفتيش واستولوا على شاحنة صغيرة تابعة لألوية العمالقة.[8]

في 14 أبريل/نيسان، فرّ عشرة سجناء من عناصر تنظيم القاعدة من سجن الأمن المركزي في سيئون بوادي حضرموت[9]، الأمر الذي يُعد خرقًا كبيرًا داخل الأجهزة الأمنية الحكومية. زعم تقرير أن السجناء رتبوا مشاجرة للفت انتباه حراس السجن الذين تم التغلب عليهم لاحقًا. إلا أن العدد الكبير للفارين المبلّغ عنهم يشير إلى احتمال وجود تنسيق بين أفراد الحراسة وعناصر من التنظيم خارج أسوار السجن. في 28 أبريل/نيسان، أعلن التنظيم مسؤوليته عن العملية مؤكدًا أنها نُفذت بعد أشهر من التخطيط.[10]

في 28 أبريل/نيسان، أعلن التحالف بقيادة السعودية عزمه الإفراج عن 163 سجينًا حوثيًا كجزء من مبادرة إنسانية منسقة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وصف المتحدث باسم التحالف تركي المالكي هذه الخطوة بأنها جزء من جهود خفض التصعيد في إطار الهدنة المستمرة وتهدف إلى "تهيئة أجواء الحوار بين الأطراف اليمنية وتسهيل إنهاء ملف الأسرى والمحتجزين".[11] في 24 أبريل/نيسان، صّرح عبد القادر المرتضى، رئيس لجنة شؤون الأسرى التابعة للحوثيين، أن الجماعة عرضت على الأمم المتحدة مبادرة طرفي النزاع بإطلاق سراح 200 سجين نهاية شهر رمضان وقبيل عطلة عيد الفطر.[12]

التطورات الأخرى في سطور:

- **في 13 نيسان/أبريل:** أعلنت البحرية الأمريكية عزمها إنشاء قوة جديدة مع الدول المتحالفة للقيام بدوريات في البحر الأحمر. تأتي هذه الخطوة بعد استهداف الحوثيين عدد من السفن في الممر المائي على طول الساحل الغربي لليمن، رغم رفض قائد أسطول البحرية الأمريكية -الذي سيشارك في الدوريات -تسمية الجماعة كجهة مسؤولة.[13]من جانبهم، انتقد الحوثيون هذه الخطوة حيث قال كبير مفاوضي الجماعة محمد عبدالسلام إنها "رسخت العدوان والحصار المفروض على اليمن".[14]

- **في 24 أبريل/نيسان:** دوى انفجار في مديرية ميفعة بمحافظة شبوة جراء استهداف خط أنابيب يستخدم لنقل الغاز من مأرب إلى محطة بلحاف للغاز الطبيعي المسال على ساحل بحر العرب.[15] خط الأنابيب كان خارج الخدمة منذ إغلاق المُنشأة من قِبل الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال بعد تدخل التحالف الذي تقوده السعودية عام

8 "تنظيم القاعدة بأبين يخطف شاحنة تابعة للعمالقة في منطقة الخديرة ويستحدث نقطة أمنية في المعجلة بأبين"، موقع الجريدة بوست، 13 أبريل / نيسان 2022، https:// /www.aljaridapost.com/site/2022/04/13/34-47

9 "فرار عشرة من عناصر تنظيم القاعدة من سجن في شرقي اليمن"، موقع العربي الجديد، 15 أبريل / نيسان 2022، https://english.alaraby.co.uk/news/ten-al-qaeda-pris-oners-escape-jail-eastern-yemen

10 تغريدة د. إليزابيث كيندال على تويتر، "#تنظيم القاعدة في #اليمن يزعم تنفيذ عملية هروب من السجن ..."، 29 أبريل / نيسان 2022، https://twitter.com/Dr_E_Kendall/status/1519657741962432515?s=20&t=lZGEV-7YeKvYo8rqJPDmmA

11 "اليمن: السعودية تفرج عن 163 سجيناً حوثياً"، موقع الجزيرة، 28 أبريل / نيسان 2022، https://www.aljazeera.com/news/2022/4/28/yemen-saudi-arabia-to-release-163-houthi-prisoners

12 "الحوثيون في اليمن يعرضون إطلاق سراح 200 سجين قبل عيد الفطر"، موقع ميدل إيست مونيتور، 25 أبريل/ نيسان 2022، https://www.middleeastmonitor. /com/20220425-yemens-houthis-offer-to-release-200-prisoners-before-muslims-eid-al-fitr

13 "البحرية الأمريكية تعلن تشكيل قوة مهام جديدة للقيام بدوريات في البحر الأحمر في خضم حرب اليمن"، أسوشيتد برس، 13 أبريل/ نيسان 2022، https://bit.ly/36XyJL7

14 "متمردو اليمن ينتقدون قوة المهام الجديدة المشكلة بقيادة أمريكية في البحر الأحمر"، أسوشيتد برس، 16 أبريل/ نيسان 2022، https://apnews.com/article/business-middle-east-yemen-iran-red-sea-96db4ef5f3eb77eca03950832399b08f

15 "مجهولون يستهدفون أنبوب نقل الغاز (صافر- بلحاف) في مديرية ميفعة بمحافظة شبوة"، المصدر أونلاين، 25 أبريل / نيسان 2022، https://almasdaronline.com/ articles/250548

رجل يشتري الخمير، نوع من الخبز الشائع تناوله خلال شهر رمضان، من سوق باب موسى في مدينة تعز ، تاريخ 9 أبريل/نيسان 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

الدعم المالي السعودي والإماراتي يعزز قيمة الريال اليمني

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

أبريل/نيسان، أعلنت السعودية والإمارات تقديم كل منهما مليار دولار أمريكي كدعم مالي جديد للبنك المركزي اليمني في عدن. كما تعهدت الرياض بتقديم مليار دولار آخر لدعم مشاريع التنمية وتمويل واردات الوقود في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. جاء هذا الإعلان ضمن مخرجات مشاورات الرياض، وكان لوقعه رد فعل فوري ودراماتيكي في قيمة العملة اليمنية.

شهدت عدن، التي يغلب فيها تداول "الطبعة الجديدة" من الريال -التي أصدرها البنك المركزي اليمني في عدن عام 2017 -تقلبات حادة في سعر الصرف بعد الإعلان. خلال اليوم الأول، استعادت العملة ما يصل إلى 40% من قيمتها مقابل الدولار قبل أن تخسر الكثير من تلك المكاسب سريعًا. تشير المعلومات المتواترة إلى أن المضاربة في سوق العملات أدت إلى تعزيز هذا التقلب، حيث حددت العديد من شركات الصرافة سعر بيع أعلى بكثير للنقد الأجنبي من سعر الشراء، وغالبًا ما كانت ترفض بيعها تمامًا خلال هذه الفترة؛ وهو مؤشر قوي على أنها تتوقع انخفاضًا لقيمة الريال مرة أخرى، ما يسمح لها بالاستفادة من مراجحة أسعار الصرف. انحسرت هذه التقلبات الشديدة إلى حد ما الأيام التالية. في عدن، اقترب معدل صرف الريال بداية شهر أبريل/نيسان من 1250 مقابل الدولار، إلا أنه ارتفع إلى 885 ريالًا بحلول 17 أبريل/ نيسان، قبل أن يفقد مكاسبه مرة أخرى ويغلق الشهر بقيمة تداولية تقارب 1000 ريال للدولار الواحد.

أما في صنعاء، حيث فرضت سلطات الحوثيين حظرًا صارمًا على تداول الطبعة الجديدة من الريال اليمني ورقابة مشددة على سعر صرف الطبعة القديمة من الريال، كان تقلب العملة أقل حدة بكثير. ولذا فإن حدوث أي تغير في سعر الصرف كان له وقع ملحوظ، حيث استمر تداول طبعة الريال القديمة على هامش تقلب محدود بحوالي 600 ريال للدولار منذ نوفمبر/ تشرين الثاني 2019. في اليوم التالي للإعلان السعودي الإماراتي، ارتفعت قيمة الريال بنسبة تصل إلى 16% قبل أن تتراجع قليلًا، وبحلول منتصف الشهر استقر سعر الصرف بين 560 و565 ريالًا للدولار.

في أثر مماثل، أدى الدعم المالي السعودي للبنك المركزي اليمني في عدن عام 2018، والذي بلغ مجموعه أكثر من 2.2 مليار دولار، إلى انتعاش قيمة الريال واستقراره، وكان له آثار واسعة النطاق في كافة جوانب الاقتصاد من حيث خفض أسعار السلع الأساسية، لينعكس في تحسن واسع النطاق على الوضع الإنساني المتردي في اليمن. بحلول أوائل عام 2020، كان البنك قد أنفق معظم هذا الدعم، وشهدت بعدها قيمة الريال في مناطق سيطرة الحكومة انخفاضًا مطردًا تخللته فترات من التقلبات الشديدة، ما أثر سلبًا على الوضع الإنساني والاستقرار السياسي والاجتماعي.

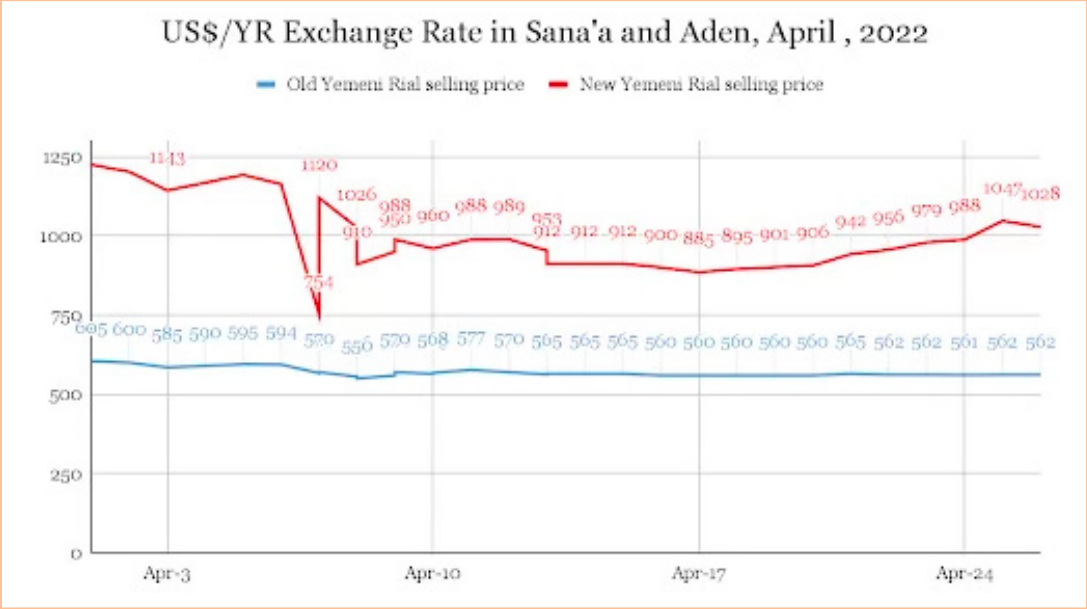

يعكس ارتفاع قيمة الريال في أبريل/ نيسان توقعات المضاربين بالعملات بأن البنك المركزي في عدن سيستعيد قريبًا قدرته على القيام بتدخلات كبيرة في سوق العملات الأجنبية، مما يخفف الضغط النزولي على قيمة الريال. ومع ذلك، شهدت مزادات بيع العملة المحدودة نسبيًا التي نظمها البنك المركزي للبنوك التجارية في 5 و12 و18 أبريل/ نيسان، باستخدام منصة Refinitiv، أقل نسبة من المشاركين، حيث باع البنك ما يقرب من 21% من أصل 60 مليون دولار كانت معروضة للبيع. من المرجح أن يكون سبب تردد البنوك في شراء العملات الأجنبية خلال شهر أبريل/ نيسان مرده إلى التقلبات الشديدة في أسعار الصرف. على سبيل المثال، كان السعر المعلن للدولار خلال المزادين الأخيرين 950 ريالًا، وهو سعر قريب من السعر المتداول في السوق الموازية أو أعلى منه.

يأتي الدعم المالي السعودي والإماراتي بينما تواجه جهود الإغاثة الدولية في اليمن نقصًا هائلًا في التمويل خلال عام 2022 -حيث بلغت نسبة تمويل جهود الإغاثة أقل من 40% وقت الإعلان -مما أدى إلى تراجع واسع النطاق في عمليات تسليم الأغذية والمساعدات.

هدنة تخفف من أزمة إمدادات الوقود والأسعار المرتفعة

تضمن إعلان المبعوث الأممي إلى اليمن هانس غروندبرغ عن هدنة لمدة شهرين في 2 أبريل/نيسان شروطًا تسمح لـ 18 سفينة وقود بالرسو وتفريغ حمولتها في ميناء الحديدة الذي يسيطر عليه الحوثيون. كانت السلطات الحوثية قد ألقت باللائمة على سياسة الحكومة اليمنية المتمثلة في إعادة توجيه شحنات الوقود عبر الموانئ التي تسيطر عليها الأخيرة في خلق أزمة وقود استمرت منذ يناير/كانون الثاني. في أعقاب الإعلان، أصبح الوقود متاحًا على نطاق واسع مرة أخرى في محطات الوقود الرسمية، حيث أكدت الحكومة اليمنية تفريغ حمولة سبع سفن وقود في ميناء الحديدة خلال شهر أبريل/نيسان.

رغم زيادة إمدادات الوقود، رفعت سلطات الحوثيين في صنعاء السعر الرسمي للبنزين في 10 أبريل/نيسان، بنسبة 27.3% حيث ارتفعت قيمة اللتر الواحد من 495 إلى 630 ريالًا، في حين كانت الكمية نفسها في السوق السوداء تُباع مقابل 850 ريالًا (جميع الأسعار تجري بطبعة الريال القديم). وبالمثل، رفعت وزارة الكهرباء المُدارة من قِبل سلطة الحوثيين الأسعار التجارية في 9 أبريل/نيسان، بنسبة 28% تقريبًا، حيث ارتفعت التعرفة من 300 إلى 420 ريالًا للكيلو واط/ساعة. برر عمار الأضرعي، المدير العام التنفيذي لشركة النفط اليمنية التي يسيطر عليها الحوثيون في صنعاء، خلال مؤتمر صحفي الإعلان عن زيادة الأسعار، بأنها تعكس "التكلفة الفعلية" للوقود. لكن مع الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع قيمة الريال بنسبة 7% تقريبًا في أبريل/نيسان، كانت الزيادة الفعلية في الأسعار والإيرادات التي حصلت عليها سلطات الحوثيين بالمقابل أعلى قليلًا.

على النقيض من ذلك، شهدت مناطق سيطرة الحكومة اليمنية تحركات من قِبل السلطات المعنية لخفض سعر البنزين خلال شهر أبريل/نيسان. حيث أعلنت شركة النفط اليمنية في عدن خفض الأسعار بنسبة 16%، من 1,110 إلى 930 ريالًا، في حين خفضت السلطات في حضرموت الأسعار بنسبة 15.5% تقريبًا، من 1,278 إلى 1,000 ريال للتر (جميع الأسعار بطبعة الريال الجديد). عللت كلتا الجهتين هذه التحركات بأنها جاءت استجابة لتحسّن سعر الصرف في أبريل/ نيسان، رغم أن التغييرات في الأسعار لم تكن متوافقة تمامًا مع القيمة المتغيرة للريال. عند حساب الأسعار بالدولار، نجد أن المستهلكين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة دفعوا زيادة تقارب 5% في نهاية أبريل/ نيسان مقارنة بأسعار شراء البنزين بداية الشهر ذاته.

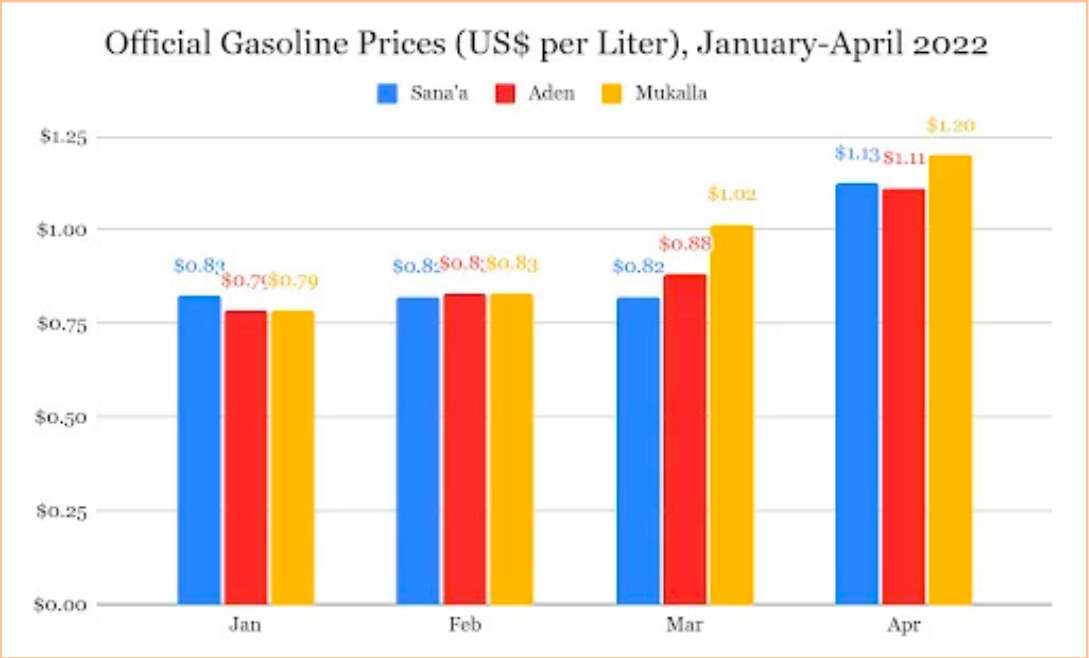

استمرار نقص الديزل وغاز الطهي في مناطق سيطرة الحوثيين

رغم إعلان شركة النفط اليمنية في صنعاء انتهاء أزمة الوقود في أبريل/نيسان، استمر النقص في الديزل وغاز الطهي في منافذ البيع الرسمية. ظل الديزل وغاز الطهي متوفرين بشكل عام في السوق السوداء، ولكن بفارق كبير في سعر كل منهما. السعر الرسمي للتر الواحد من الديزل بلغ 870 ريالًا في أبريل/نيسان، إلا أن أولئك الذين اضطروا لشرائه فعليًا دفعوا ما بين 1000 و1200 ريال للتر الواحد في السوق السوداء (جميع الأسعار بطبعة الريال القديم). في الوقت ذاته، انخفض سعر أسطوانة غاز الطهي في السوق السوداء خلال شهر أبريل/نيسان إلى 13,000 ريال بعد أن بلغ السعر 20,000 ريال للأسطوانة الواحدة في شهر مارس/آذار.

بالمقابل خفضت السلطات في كل من عدن وحضرموت السعر الرسمي بنسبة 13% تقريبًا، من 1,150 إلى 1,000 ريال للتر (الأسعار بالريال الجديد).

الحكومة اليمنية تعلن ميزانية جديدة

في النصف الأخير من شهر أبريل/ نيسان، أقرت الحكومة اليمنية الموازنة العامة لعام 2022. بلغ إجمالي الإنفاق العام التقديري في الموازنة 3.65 تريليون ريال في حين بلغت الإيرادات التقديرية 3.24 تريليون ريال، بعجز تقديري في الموازنة بنحو 410 مليارات ريال يمني. تجدر الإشارة إلى أن تقديرات الإيرادات في الموازنة قائمة على افتراض أن الحكومة ستستأنف صادرات النفط والغاز على نطاق واسع هذا العام، وهو أمر غير مؤكد على الإطلاق.

التطورات الاقتصادية الأخرى في سطور:

- **7 أبريل/ نيسان:** ذكرت المنظمة الدولية للهجرة أنها سجلت في مارس/ آذار عدد 7,344 مغتربًا يمنيًا عائدًا من السعودية دون وثائق سفر مقابل 263 ممن يحملون تلك الوثائق. في المجمل سجلت المنظمة الدولية للهجرة حوالي 18,000 يمني عائدًا من السعودية في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2022.

- **19 أبريل/ نيسان:** التقى محافظ البنك المركزي اليمني في عدن أحمد غالب وكبار موظفي البنك بممثلين عن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ووفقًا لبيان صحفي صادر عن البنك، شملت الموضوعات التي نوقشت الوضع الاقتصادي العام في اليمن، وتأثير الحرب الروسية الأوكرانية على أسعار السلع الأساسية والوقود، والدعم الفني للبنك لتحقيق الاستفادة الأمثل من الدعم المالي السعودي والإماراتي المقدم مؤخرًا وتبني إصلاحات هيكلية وخطوات لتحقيق الاستقرار المالي وضمان استدامته.

- **19 أبريل/ نيسان:** أكد رئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي التزام المجلس بمعالجة القضايا الاقتصادية الرئيسية، مثل دفع رواتب موظفي الدولة، وتحقيق الاستقرار في العملة الوطنية، وتحسين تحصيل الإيرادات العامة.

أحد عناصر مقاومة تهامة يزيل ألغاما أرضية زرعتها قوات الحوثيين في منطقة زراعية بالدئين في مديرية الخوخة جنوب محافظة الحديدة، تاريخ 17 أبريل/نيسان 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أنور الشريف

موت من باطن الأرض: الألغام في الحديدة

سام علي

في ليلة يوم أحد، قبل أكثر من ثلاث سنوات، وجدت روان (15 عامًا) نفسها محشورة في دراجة نارية برفقة شقيقتها وشقيقيها بينما كان والدهم "عبد الباري يحيى فارع" يُسرع بهم بعيدًا عن القتال الدائر قرب منزلهم الواقع في محيط مطار الحديدة. اصطدمت الدراجة النارية بلغم أرضي أسفر انفجاره عن مقتل والد روان وشقيقيها، البالغين من العمر 3 و8 سنوات، على الفور. أصيبت روان بجروح طفيفة وحاولت جر شقيقتها حنان (10 أعوام) المصابة بجروح خطيرة إلى مكان آمن نسبيًا. أمضت روان الساعات الـ 12 التالية على الهاتف مع عمال الإغاثة التابعين للأمم المتحدة، الذين قدموا لها إرشادات الإسعافات الأولية حتى نفدت بطارية هاتفها. ظلت حنان تنزف الدماء، حتى تمكن المسؤولون الأمميون، في نهاية المطاف، من تأمين سيارة إسعاف لنقل الفتاتين عقب اتصالات مكثفة مع سلطات الحوثيين في صنعاء والتحالف الذي تقوده السعودية في الرياض.

توفيت حنان في المستشفى، وتعيش روان حاليًا تحت كنف جدها وجدتها. أشار عمها، الذي سرد أحداث يونيو/حزيران 2018، إلى أن الأسرة تبذل كل ما في وسعها لمساعدة روان على عيش حياتها، قائلًا: "كانت تجربة مؤلمة للغاية بالنسبة لها. فقدان المرء لوالده وجميع إخوته وأخواته دفعة واحدة وبهذه الطريقة أمر لا يمكن تحمله أو تجاوزه".

تحوّلت خطوط المواجهة بعيدًا عن مدينة الحديدة المطلة على البحر الأحمر أواخر العام الماضي، لكن لا يزال سكان الضواحي الشرقية والجنوبية المترامية الأطراف بالمدينة محاطين بآلاف الألغام الأرضية المزروعة منذ منتصف عام 2017، والتي أسفرت عن مقتل 832 شخصًا على الأقل منذ ذلك الحين، وفقًا لمعلومات مشروع بيانات مواقع النزاع المسلح وأحداثها (ACLED). خلال معظم تلك الفترة، كان هناك طريق واحد فقط مفتوح للخروج من المدينة البالغ عدد سكانها حوالي 700,000 نسمة، لكن بعد انسحاب القوات الموالية للحكومة في نوفمبر/تشرين الثاني 2021، انتشرت قوات الحوثيين وأعادت فتح الطرق في المناطق التي هُجرت إلى حد كبير بعد اندلاع الحرب. أعقب ذلك مزيد من الانفجارات المأساوية.

من ضمن الحوادث المبلّغ عنها هذا العام، تسبب لغم أرضي في مقتل شقيقين "عبده وعلي ديدو" في يناير/كانون الثاني، عقب ذهابهما لتفقد منشأة لتخزين الغاز تابعة لشركة النفط اليمنية على بُعد 10 كيلومترات شرق مدينة الحديدة، التي أُغلقت خلال اندلاع المعارك القتالية عام 2018. لدى وصولهما، داس أحد الشقيقين على لغم، ما تسبب في مقتل كليهما وإصابة عامل ثالث بجروح خطيرة. في مارس/آذار، لقي خمسة أقارب حتفهم حين اصطدمت شاحنة صغيرة كانوا يستقلونها بلغم أرضي في نفس المنطقة، وبعد أربعة أيام -أي في 20 مارس/آذار- أُصيب زوجان شابان وابنتهما البالغة من العمر 4 سنوات بجروح إثر انفجار لغم في منطقة الكداح بمديرية الخوخة. في 11 أبريل/نيسان، عاد محمد عقلان، وهو أحد أفراد شرطة المرور بالحديدة، لتفقد منزله في الضواحي الشمالية للمدينة بعد سنوات من النزوح، ليدوس على لغم تسبب في بتر ساقه وكسر الساق الأخرى التي تضررت بصورة كبيرة.

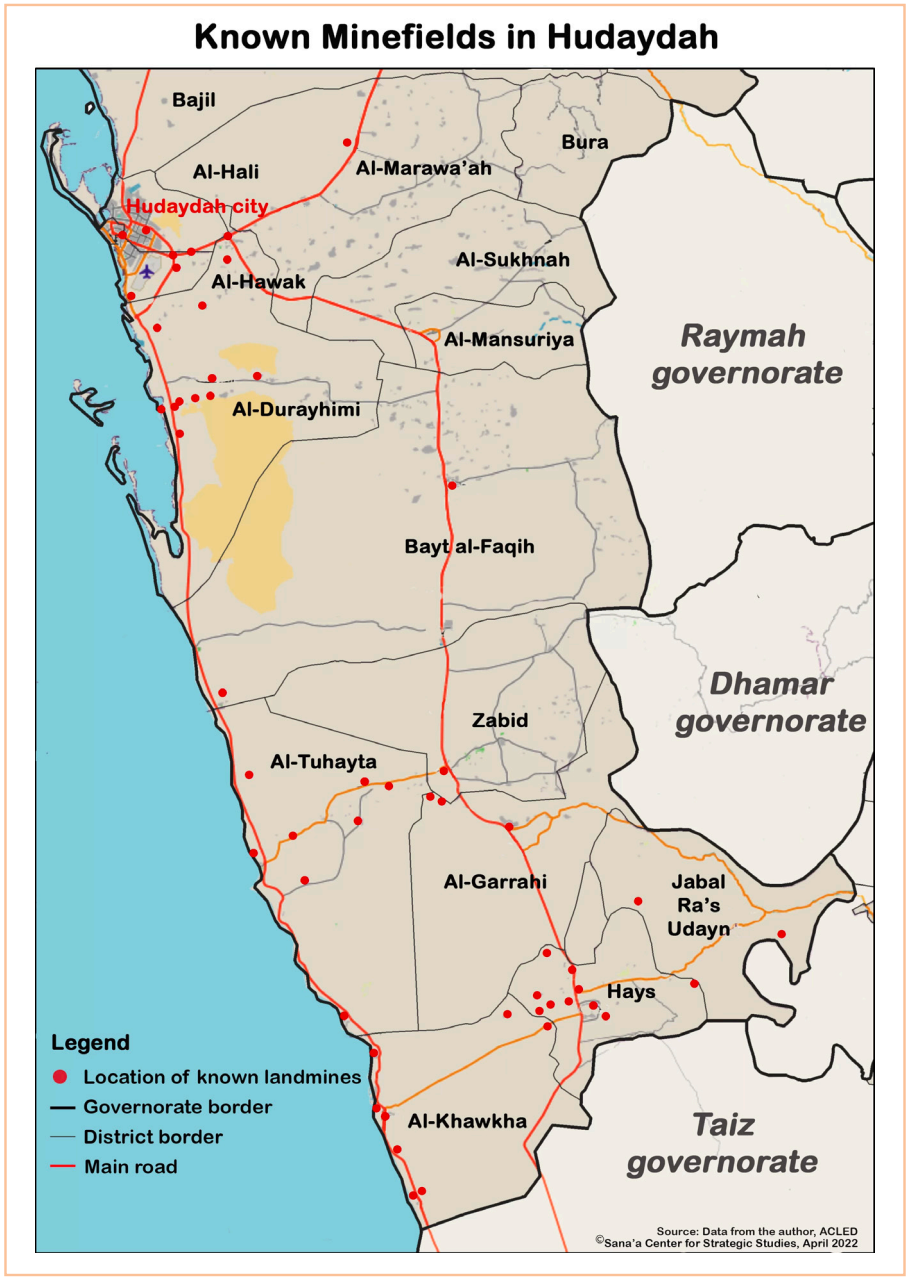

حفر وزراعة الألغام

في يونيو/ حزيران 2018، سعت قوات الحوثيين إلى تحصين مواقعها الدفاعية في الضواحي الجنوبية للحديدة إثر تقدم القوات المدعومة من التحالف بقيادة السعودية نحو المدينة لاستعادة السيطرة عليها. حينها، حزمت آلاف الأسر أمتعتها وغادرت المدينة بحثًا عن الأمان في مكان آخر. أُغلقت الشوارع مع زيادة عدد الخنادق والحواجز على جوانب الطريق؛ وعمدت الشركات إلى إغلاق أبوابها وعُلقت معظم الأنشطة الترفيهية. سعت القوات المشتركة -وهي القوات الحكومية والمقاومة المحلية والقوات المدعومة من الإمارات والسعودية -إلى استعادة السيطرة على المدينة الساحلية الرئيسية التي تعد واحدة من أكثر منافذ اليمن ازدحامًا لدخول الواردات التجارية والمساعدات الإنسانية.

بحلول الوقت الذي وصلت فيه القوات المشتركة مشارف مدينة الحديدة، كان القتال قد امتد بالفعل ليس فقط إلى منطقة التحيتا، على بعد حوالي 120 كيلومترًا جنوب مدينة الحديدة، بل إلى المديريات الجنوبية للحديدة بما في ذلك الدريهمي والخوخة وحيس. في 13 ديسمبر/ كانون الأول 2018، وقعت الأطراف المتحاربة على اتفاق ستوكهولم الذي رعته الأمم المتحدة، والذي تضمن اتفاق وقف إطلاق النار في مدينة الحديدة وموانئها البحرية الثلاثة، فضلًا عن خطط

لنزع السلاح في المدينة عبر إعادة تموضع وانسحاب الأطراف المتحاربة، والخطوة الأخيرة لم تتحقق بالكامل قط. في جنوب الحديدة، أجبر القتال المستمر العديد من الأسر على الفرار، وأحيانًا لعدة مرات، مع تغير مواقع خطوط المواجهة. حاليًا، ما تزال مساحات شاسعة من الأراضي مليئة بالألغام والقذائف غير المنفجرة المتروكة. تنشط فِرَق إزالة الألغام في جنوب الحديدة، حيث تقوم ببطء بتحديد مواقع الألغام المدفونة في مناطق خطوط المواجهة السابقة ونزعها وجمعها.

رغم أن الأرقام الإجمالية تظل مجهولة، سواء في محافظة الحديدة أو على المستوى الوطني، نُزع أكثر من 334,000 لغم وعبوة ناسفة في جميع أنحاء اليمن منذ منتصف 2018، وفقا لمشروع مسام، وهو مشروع لنزع الألغام ممول من السعودية. منذ ذلك الحين، أبلغ المشروع، بالتعاون مع المركز التنفيذي اليمني للأعمال المتعلقة بالألغام (YEMAC)، عن إزالة 4,960 لغمًا مضادًا للأفراد، و123,355 لغمًا مضادًا للدبابات، و7,345 عبوة ناسفة، و198,400 قطعة من الذخائر غير المنفجرة.

A member of the Tihama Resistance forces disables an anti-tank mine April 17, 2022, in an agricultural area of Al-Denien, Al-Khawkhah district, in southern Hudaydah governorate. //Sana'a Center photo by Anwar Al-Shareef

الألغام الأرضية خطر يهدد الأحياء السكنية

ذكر العديد من سكان مدينة الحديدة -بما في ذلك قاطنو الضواحي الشرقية والجنوبية الملغومة بكثافة حيث أُغلقت العديد من المنشآت الصناعية والمزارع المملوكة للأسر ومزارع الحيوانات أو نقلت مقارها أثناء المعارك القتالية -أن جماعة الحوثيين زرعت الألغام في أحيائهم أو بالقرب منها خلال السنوات الأخيرة. قال أحد سكان حي الربصة الواقع في الطرف الشرقي من المدينة (37 عامًا)، إنه "لا توجد علامات تحذيرية" ولم يُطلب من السكان سوى تجنب مناطق معينة.

على الطرف الجنوبي من مدينة الحديدة، لغمت قوات الحوثيين حواجز على جوانب الطرق. "هل ترى حاويات الشحن الكبيرة تلك (40 قدمًا/ 12 مترًا)؟ كانت مليئة بالرمال والألغام"، قال أحد السكان الذي طلب عدم الكشف عن هويته، خشية استهدافه. "قيل لنا ببساطة ألا نقترب من أي منها". في الآونة الاخيرة أُزيلت عدد من الحاويات على طول الضواحي الشرقية والجنوبية للمدينة.

حتى محيط المدينة الشمالي، حيث توجد نقطة الدخول والخروج الوحيدة للمدينة، ظل يغص بالألغام تحسبًا لأي نشاط من القوات المشتركة. وُضعت أسلاك شائكة في حواجز على جانب الطريق هناك، حيث انفجرت ألغام أرضية خلفها.

خارج المدينة الساحلية، زرعت قوات الحوثيين ألغامًا أرضية في جنوب الحديدة، لا سيما في الأراضي التي سيطرت عليها بالقرب من خطوط المواجهة خارج مديرية الدريهمي مباشرة وفي عدة أجزاء من مديريات التحيتا والخوخة وحيس. أكد السكان المحليون أن القوات المشتركة الموالية للحكومة زرعت ألغامًا، معظمها في المناطق الواقعة بين مديريتي التحيتا والخوخة. ومع ذلك، فإن الأعداد الهائلة من الألغام التي زرعتها قوات الحوثيين في المحافظة تثير تساؤلات ملحة حول مصدرها. في سبتمبر/أيلول 2018، أفاد تقرير صادر عن مؤسسة "كار" لأبحاث التسلح في النزاعات أن الحوثيين صنعوا "الغالبية العظمى" من الألغام الأرضية المزروعة في جنوب الحديدة محليًا، كما أنهم صادروا ألغامًا مضادة للدبابات وأدخلوا تعديلات عليها لتنفجر بمجرد تعرضها لقوة ضغط لا تتجاوز 10 كيلوغرامات فقط بدلًا من 100 كيلوغرام. حساسية هذه الألغام يعني إمكانية تفجرها بمجرد تعرضها لوزن طفل صغير.

حركة المدنيين في المناطق الملغومة

من يناير/كانون الثاني 2021 وحتى أوائل أبريل/نيسان 2022، تسببت الألغام الأرضية التي زرعتها قوات الحوثيين -إلى جانب الذخائر غير المنفجرة -بمقتل أو إصابة 363 مدنيًا في عدد من المحافظات، وفقًا للمرصد اليمني للألغام المعني بجمع معلومات عن ضحايا الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة في البلاد. وقعت معظم هذه الحوادث، التي قال المرصد إنها حصدت أرواح 176 شخصًا وتسببت في إصابة 187 آخرين معظمهم من الأطفال، في المديريات الساحلية الجنوبية من الحديدة. شملت مجموعة الحوادث التي وقعت في الفترة من سبتمبر/ أيلول إلى أكتوبر/ تشرين الأول 2021 ما يلي:

- **في منتصف سبتمبر/أيلول:** انفجرت حافلة صغيرة تقل 15 شخصًا، بينهم 11 طفلًا، معظمهم ينتمون لأسرة واحدة من مديرية الخوخة. أُصيب جميع من كانوا على متنها، أغلبهم بجروح خطيرة.
- **في مطلع أكتوبر/تشرين الأول:** داست امرأة حامل على لغم زرعه الحوثيون في الضواحي الشرقية لمدينة الحديدة، بالقرب من مطاحن البحر الأحمر. فقدت الفتاة البالغة من العمر 35 عامًا طفلها وساقيها.
- **في وقت لاحق من أكتوبر/تشرين الأول:** أُصيب أحد أعضاء فريق إزالة الألغام بجروح خطيرة أثناء نزع الألغام الأرضية في المنطقة نفسها، حيث فقد إحدى ساقيه.
- بعد أسبوع واحد في الدريهمي، اصطدمت دراجة نارية تقل طفلين يبلغان من العمر 12 و17 عامًا، ورجل يبلغ من العمر 60 عامًا، بلغم أسفر عن مقتل الثلاثة. وقال أحد أقارب الضحية البالغ من العمر 12 عامًا، حمود جابر عياش، إن خيارات السكان باتت تقتصر على الموت بسبب الألغام الأرضية أو النزوح، مضيفًا أن "العيش كنازح بالقرب من المناطق التي تغص بالألغام هو حكم بالإعدام في حد ذاته".

مهّد الانسحاب غير المتوقع للقوات المشتركة من محيط مدينة الحديدة، في 12 نوفمبر/تشرين الثاني، الطريق أمام الحوثيين لاجتياح هذه المناطق. كما أدى إلى موجة نزوح جديدة، مع السماح للسكان المحليين بالتنقل بحرية أكبر في معظم أنحاء محافظة الحديدة. فتحت قوات الحوثيين جميع الطرق المؤدية إلى مدينة الحديدة، بما فيها الموجودة في المناطق التي تغص بالألغام في محيط المدينة الشرقي والجنوبي. ورغم الجهود الجارية لنزعها، تقبع آلاف الألغام في باطن الأرض.

تظل مديرية الدريهمي، الواقعة على بعد 23 كيلومترًا جنوب الحديدة، والتي كانت مركز المعارك في المحافظة، معزولة إلى حد كبير، حيث لم يُسمح سوى لعدد قليل من الأسر بتفقد منازلهم سريعًا. ذكر بعض سكان الدريهمي، ممن نزحوا إلى المناطق المجاورة، بأن الألغام الأرضية لا تزال منتشرة في المنطقة.

جاء على لسان أحدهم: "سُمح لي بتفقد منزلي بعد تحدثي مع عدد من المشرفين الميدانيين التابعين للحوثيين. بمجرد فتحي إحدى الغرف، رأيت أنها مكدسة بالألغام الأرضية. أغلقت الباب فحسب وغادرت المكان".

سام علي هو صحفي مستقل مقيم في اليمن يكتب تحت اسم مستعار لأسباب أمنية.

علم المجلس الانتقالي الجنوبي عند نقطة تفتيش عسكرية في عدن- اليمن، تاريخ 21 فبراير/شباط 2022// صورة لمركز صنعاء بعدسة سام تارلينغ

ما الذي يعنيه المجلس الرئاسي الجديد بالنسبة للجنوب

حسام ردمان

انخرط قادة المجلس الانتقالي الجنوبي في مشاورات السلام اليمنية بالرياض الشهر الماضي بروح من التفاؤل والاستعداد لإحداث تغيير هيكلي في مؤسسة الرئاسة اليمنية، وصلوا بمقترح لتعيين نائبين للرئيس عبدربه منصور هادي، أحدهما من شمال اليمن والثاني من الجنوب، وذلك بغرض تحقيق هدف ذي شقين. فتعيين رئيسه عيدروس الزُبيدي كواحد من نائبي الرئيس، يضمن للمجلس تعزيزًا لنفوذه السياسي وسيحصل على اعتراف ضمني بمكانته كممثل رئيسي للجنوب. أما الشق الثاني، فإن إقالة علي محسن الأحمر من منصب نائب الرئيس وتعيين شخصية أقل عدائية للمجلس الانتقالي سيقوّض من قوة خصم المجلس المتمثل في حزب الإصلاح الإسلامي.

لكن نتائج مشاورات الرياض جاءت مفاجأة حتى للمجلس الانتقالي الجنوبي نفسه، حيث فاقت آماله من نواح مهمة، غير أنها خلقت تحديات في الوقت نفسه. أُزيح هادي -المنحدر من الجنوب -تمامًا ليحل محله رشاد العليمي -وهو شخصية تنحدر من الشمال -كرئيس لمجلس القيادة الرئاسي المكوّن من ثمانية أعضاء. مُنح أشخاص جنوبيون أربعة مقاعد في المجلس، اثنان منهما يُصنفان كخصوم للمجلس الانتقالي الجنوبي؛ إذ ساد التوتر علاقة محافظ حضرموت فرج البحسني مع الزُبيدي مؤخرًا، بسبب دعم الأول للنظام الفيدرالي ومعارضته للتكتيكات التصعيدية للمجلس الانتقالي الجنوبي خلال العامين الماضيين، مثل إعلان الحكم الذاتي عام 2020. أما الخصم الآخر للمجلس الانتقالي فهو عبدالله العليمي، مدير مكتب رئاسة الجمهورية في عهد هادي وعضو حزب الإصلاح، الذي سيحاول تقديم نفسه كخليفة لهادي في حاضنة الدعم التقليدية للرئيس السابق في كلٍ من محافظتي أبين وشبوة. علاوة على ذلك، فإن تعيين قائد "ألوية العمالقة" عبدالرحمن المحرمي (المعروف باسم "أبو زرعة")، وهو جنوبي أيضًا، يعيد تعريف الألوية المدعومة من الإمارات كقوة سياسية وإدارية مستقلة عن المجلس الانتقالي، على النقيض من الرواية التي تبناها المجلس خلال العمليات العسكرية الناجحة التي خاضتها ألوية العمالقة أواخر ديسمبر/ كانون الأول وأوائل يناير/ كانون الثاني في شبوة، التي انتهت بطرد قوات الحوثيين.

بيد أن المجلس الانتقالي حقق العديد من المكاسب المهمة في هذا التشكيل الحكومي الجديد. أولًا، مُنحت القضية الجنوبية الاعتراف بأنها جزء لا يتجزأ من الأزمة اليمنية، وبأهمية طرحها على الطاولة في المحادثات المستقبلية، على عكس المفاوضات السابقة التي أجلت مناقشتها إلى حين التوصل لاتفاق على مرحلة انتقالية وحوار سياسي شامل. ثانيًا، أُرسي مبدأ التكافؤ بين الشمال والجنوب في الرئاسة، حيث مُنح الزُبيدي مقعدًا على الطاولة وسيكون له رأي ليس في القضايا المتعلقة بالجنوب فحسب، بل بالبلاد بأسرها. وأخيرًا، أدت إزاحة هادي إلى ترجيح كفة ميزان القوى في الجنوب لصالح المجلس الانتقالي، وحدّت من مساحة المناورة السياسية أمام منافسيه مثل مؤتمر حضرموت الجامع والائتلاف

الوطني الجنوبي وبعض الفصائل وقادة الحراك الجنوبي، الذين تمكنوا -سابقًا -من كبح جماح المجلس من خلال قدرتهم على تجاوز الزُبيدي عبر مناشدة الرئيس هادي كشخصية تنحدر من الجنوب. ومع خروج الأخير من المعادلة، أصبح المجلس الانتقالي بقيادة الزُبيدي في وضع أقوى.

كانت الثمرة الأولى التي جناها المجلس الانتقالي في الرياض هي انفتاح القادة الجنوبيين الفاعلين على الانخراط في حوار دعا إليه عام 2019. غير أن هذا النفوذ يترتب عليه مخاطر؛ فمع دمج المجلس في هياكل السلطة، سيضطر إلى اتباع سلوك معتدل وتخفيف لغة التعبئة الرامية إلى انفصال جنوب اليمن عن شماله. إنشاء المجلس الرئاسي الجديد يعني كذلك عودة الحكومة إلى عدن، الأمر الذي سيتطلب من المجلس تقديم تنازلات مثل تنفيذ الشق العسكري من اتفاق الرياض، وإخضاع فصائله المسلحة لسيطرة الحكومة، وتقاسم السلطة السياسية التي كان يتمتع بها داخل معقله في عدن، والتخلي بشكل أساسي عن سياسة الأمر الواقع التي كان ينتهجها منذ عام 2019.

من شأن مثل هذا الترويض للمجلس الانتقالي أن يمنح منافسيه داخل الحراك الجنوبي، مثل حركة الانفصالي البارز حسن باعوم، الفرصة للعب الدور الراديكالي المطالب بالانفصال التي سبق أن دعا إليها المجلس، وقد تحذو فصائل الحراك الأخرى حذو باعوم في حال فشل الحوار مع المجلس الانتقالي في تحقيق نتائج. وفي حين بات لدى الفصائل الجنوبية مصلحة الآن في تأمين علاقات لنفسها في مواجهة المجلس الانتقالي الأقوى حاليًا، نظرًا لقدرة المجلس الفريدة على تمثيل الجنوب في المفاوضات المستقبلية على المستوى الوطني، يمكن توقع أن يميل المجلس نحو ما يعتبره شركاؤه الشماليون في المجلس الرئاسي الجديد موقفًا أكثر واقعية في المحادثات المستقبلية بشأن النظام الفيدرالي؛ الأمر الذي يمكن أن يثير معارضة في أوساط قاعدة شعبية للمجلس تتوق إلى الانفصال. ومع ذلك، سيعتبر المجلس الانتقالي هذا ثمنًا مقبولًا للجائزة التي حظي بها: وجود فعّال على طاولة المفاوضات وفرصة لتحسين الظروف المعيشية وإحياء مؤسسات الدولة في المحافظات الجنوبية.

على المجلس الانتقالي الجنوبي أن يكون أكثر حذرًا في الوقت الحالي بشأن الكيفية التي تنظر بها الرياض لتحركاته. سيجازف مجازفة كبيرة في حال استغل هذه المكاسب السياسية المفاجئة وغير المتوقعة لاتباع سياسته التقليدية المتمثلة في التصعيد على الميدان والاستحواذ على السلطة العسكرية في المحافظات الجنوبية. وبالنظر إلى الدعم الإماراتي الحالي له، فإن هذا من شأنه أن يهدد التفاهم الثنائي بين الرياض وأبو ظبي حول كيفية إدارة الأزمة اليمنية. السعودية تدرك أن مجلس القيادة الرئاسي الجديد يمنح مكاسب كبيرة للإمارات وحلفائها، لكنها قبلت بذلك كعاقبة يمكن تحملها في سبيل التخلص من هادي ودائرته والمُضي قُدمًا في حلّ الأزمة اليمنية. لكن الرياض قادرة في الوقت نفسه على جمع الخصوم الجنوبيين للمجلس الانتقالي وبإمكانها تعزيز قدراتهم، إذا لزم الأمر، للحد من نفوذ المجلس.

في ضوء هذه الديناميكيات، من المرجح أن يتصاعد التنافس المناطقي بين المحافظات الجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية. نظرًا لافتقارها حاليًا إلى قاعدة سياسية قوية، من المتوقع أن يلجأ فرج البحسني في حضرموت وعبدالله العليمي في شبوة إلى التعبئة الميدانية لكسب النفوذ. علاوة على ذلك، ستنتهز مختلف الشرائح المجتمعية في حضرموت والمهرة، في أقصى شرق اليمن، الفرصة لاقتناص تنازلات من المجلس الرئاسي الجديد والمجلس الانتقالي الجنوبي بشأن الهوية الإقليمية والحكم الذاتي خلال الحوارات القادمة الرامية للتوصل إلى حل سياسي للصراع الدائر.

حسام ردمان هو زميل باحث في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. تتركز أبحاثه على الحراك الجنوبي والجماعات الإسلامية المسلحة في اليمن، مثل تنظيم القاعدة في جزيرة العرب، وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، والفصائل السلفية المسلحة. وهو أيضاً مراسل لقناة دبي التلفزيونية، وعمل سابقاً لصالح صحيفتي الشارع اليمنية والأهرام المصرية.

العاهل السعودي الملك سلمان يصافح رشاد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، تاريخ 28 أبريل/ نيسان 2022// مصدر الصورة: وكالة الأنباء السعودية

صنع في السعودية: مخاطر فرض مجلس رئاسي

اسامة الروحاني

منذ تنحي الرئيس عبدربه منصور هادي عن السلطة أوائل أبريل/ نيسان، تنفس الأغلبية الساحقة من اليمنيين الصعداء على اعتبار ذلك "فكّة من مكة". ما لا شك فيه، أن استبدال هادي بمجلس رئاسي كان أفضل طريقة للمُضي قُدمًا، إلا أن الشيطان يكمن في التفاصيل حين يتعلق الأمر بالأنظمة السياسية، ولا يختلف الأمر بالنسبة لمجلس القيادة الرئاسي المشكل حديثًا في اليمن. ستظهر هذه التفاصيل حين يحدد المجلس آلية عمله ويقرر أعضاؤه المختارون على عجل إلى أي مدى هم على استعداد للثقة ببعضهم. مع ذلك، الأمر الأبرز والأكثر إحباطًا هو أن المجلس شُكل من قِبل جهات أجنبية دون مساهمة يمنية جوهرية. وباعتبار أنه لم يتشكل على أيدي أطراف يمنية تمثل اليمنيين، لا يدين أعضاؤه -وجميعهم تقريبًا قادة عسكريون صنعتهم السعودية والإمارات -بمناصبهم في المجلس أو بالسلطة المخولة بين أيديهم لإرادة الشعب اليمني.

شكلت السعودية والإمارات -تحت مظلة مجلس التعاون الخليجي -المجلس الرئاسي أوائل أبريل/ نيسان، ليحل محل هادي. أعادت الخطوة إلى الأذهان المراحل الأخيرة لثورة الربيع العربي في اليمن، عندما دفعت السعودية دول مجلس التعاون الخليجي لتكون الأداة الاسمية لإقناع رئيس اليمن آنذاك علي عبدالله صالح بالتنازل عن السلطة. بعد مرور أكثر من عقدٍ من الزمن، بات التوتر بين هادي وكبار المسؤولين السعوديين واضحًا. كانت علاقة هادي بالإمارات متوترة ويشوبها التعقيد، خاصة فيما يتعلق بدور حزب الإصلاح (حليف هادي وخصم الإمارات). ورغم أن الرياض قررت متأخرًا سحب دعمها لهادي، سادت خيبة الأمل بين اليمنيين منذ فترة جراء قيادته البلاد غيابيًا من الرياض؛ وظهوره معظم الوقت مهتمًا أكثر بحماية مصالحه الخاصة ومصالح أسرته. في ضوء ذلك، يعد تشكيل السعودية والإمارات للمجلس الرئاسي مواصلة لحرمان اليمنيين من حقهم السيادي في إدارة شؤون بلادهم الخاصة ويجازف بحدوث تعقيدات خطيرة مستقبلًا.

لم يُبلّغ معظم اليمنيين الذين دُعوا إلى مشاورات الرياض بخطة إعادة صياغة السلطة التنفيذية مسبقًا؛ على الأرجح لتجنب أي اعتراض ضد المجلس الرئاسي الجديد. حتى الشخصيات السياسية البارزة لم تكن على علم بشأن تشكيل المجلس، وليس هناك ثمة دليل على تخطيط جاد لإجراء مشاورات شاملة وفعّالة، حيث لم تكن هناك لجنة تحضيرية يمنية لصياغة جدول الأعمال لضمان التوصل إلى النتائج التي يرجوها اليمنيون. في بعض الأحيان، وجد اللاعبون السياسيون الرئيسيون أنفسهم مجرد هيئات استشارية، وهيئات مصالحة جديدة، ولجان قانونية واقتصادية، مما أدى إلى انسحاب بعضهم بالفعل.

كان الغرض من المشاورات هو إضفاء مظاهر الشرعية، من خلال وجود الحاضرين، لتنفيذ نقل مقرر للسلطة سلفًا. سعت السعودية جاهدة لضمان وجود جميع الأصوات البارزة من بين أكثر من 800 مشارك في الرياض، حيث من غير المرجح أن يبدوا أن هناك اعتراضات ملموسة. كما عُهد إلى لجنة استخباراتية سعودية بالإشراف على الغالبية العظمى من المشاركين، ما يعني عدم قدرتهم على مغادرة البلاد دون إذن من المسؤولين السعوديين. بقي العديد منهم في المملكة بعد انتهاء المشاورات لبضعة أسابيع، بفضل تأشيرات الإقامة الخاصة التي منحها لهم السعوديون، ولم تتمخض المشاورات نفسها إلا عن القليل من المخرجات التي تفوق ما كانت تنشده السعودية والإمارات.

عُزل قادة الأحزاب السياسية الرئيسية اليمنية في غرف منفصلة، وقِيل لهم في نهاية المطاف إنه لا توجد خيارات أخرى. فضّل أولئك اللذين لم يرغبوا في التوقيع علنًا على ترتيب نقل السلطة البقاء صامتين، إلا أن البعض منهم أعربوا سرًا عن الشعور بأنه جرى التلاعب بهم لقبول النتيجة. كما عبر بعضهم في أحاديث خاصة عن صدمتهم إزاء ما اعتبروه إجراءً مفروضًا وخادعًا من جانب السعودية والإمارات وبتواطؤ من دول مجلس التعاون الخليجي. كان من المتوقع على أقل تقدير أن يُشكل مثل هذا المجلس بموافقة مختلف القوى السياسية والعسكرية، لكن ذلك لم يحدث.

التغاضي عن انعدام الثقة والمصالح المتضاربة بين أعضاء المجلس

أحد الجوانب المثيرة للقلق بشأن مجلس القيادة الرئاسي هو فشله في معالجة حالة التشرذم التي تعاني منها الحكومة المعترف بها دوليًا. هناك افتقار للثقة بين أعضاء المجلس، ولم تجرِ أي مفاوضات مسبقة فيما بينهم أو أي اتفاق على العمل بروح الفريق تحت مظلة هذا المجلس. أي جهود لتخفيف حدة التوترات وصياغة جدول أعمال موحد ستُبذل بعد تشكيل المجلس، وهي مسألة أكثر تعقيدًا. لا يدين أعضاؤه بالالتزام سوى للسعودية والإمارات اللتين تجاهلتا وجود أجندات محلية متضاربة بينهم.

بدا المجلس الانتقالي الجنوبي، على سبيل المثال، مشتتًا بين فرصة أن يصبح جزءًا من المجلس الرئاسي ومساعي تحقيق أهدافه الانفصالية، حيث لا يوجد سبيل إلى التوفيق بينهما. خلال مراسم أداء اليمين الدستورية أمام البرلمان، حذف رئيسه عيدروس الزُبيدي، وهو عضو مجلس القيادة الرئاسي، عمدًا وبوضوح عنصرين رئيسيين من عناصر القسم: وهما حماية النظام الجمهوري والحفاظ على الوحدة. تم التغاضي عن ذلك، لكنه يشير إلى عدم تشارك أعضاء المجلس الرئاسي نفس الأهداف، وبالنظر إلى عمق الأزمة اليمنية، يُعد هذا الأمر مثيرًا للقلق.

تشير الخطوة التي أقدم عليها الزُبيدي بكل وضوح إلى أن هيكل السلطة الجديد لا يتماشى بالضرورة مع تطلعات المجلس الانتقالي في الجنوب. حدوث مثل هذا التصرف المخالف خلال أولى الخطوات نحو تحقيق الشرعية يشير إلى وجود مزيد من الخلافات، فالزُبيدي هو الآن واحد من بين ثمانية رجال يحكمون الدولة وواحد من بين أربعة رجال يمثلون الجنوب، إلا أنه ليس هناك ما يشير إلى أنه قد عدل عن تطلعاته إلى جنوب مستقل. يشكل كبح جماح هذه التطلعات، أو إعادة توجيهها نحو خدمة مصلحة الوحدة الوطنية، تحديًا يصعب التغلب عليه. من المرجح أن استمرار الزُبيدي في مجلس القيادة الرئاسي يعتمد على دور الإمارات، التي عاودت التدخل في اليمن، وانتصرت في صراعها على السلطة ضد هادي وحزب الإصلاح.

رغم أن حزب الإصلاح ممثل بشكل غير مباشر في المجلس الرئاسي، إلا أن هذا لا يعني موافقته على تشكيلة المجلس قبل الإعلان عنه. عارض الحزب المبادرة خلال مناقشات سياسية مغلقة في الرياض، لكنه أقرّ، نهاية المطاف، بالتراجع الهائل في نفوذه السياسي. وإلى جانب الاستبعاد الكامل للقوى السياسية التقليدية الأخرى من المجلس، بما في ذلك الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري وحزب الرشاد، تُرك المجلس الرئاسي تحت سيطرة قيادات عسكرية وميليشياوية. وهي خطوة محفوفة بالمخاطر السياسية بكل معنى الكلمة.

تهميش الشخصيات السياسية يضرّ بالشرعية المزعومة

يمكن القول إن تشكيل المجلس بأعضائه الحاليين يمثل إنجازًا كبيرًا، حيث تمكّن من جمع هذه القوى العسكرية معًا، وحدّ من الخلافات في أوساط التحالف المناهض للحوثيين، ونظم جبهة موحدة، لكن مثل هذه الآفاق الوردية مرهونة بوجود الثقة بين أعضاء المجلس، التي لا وجود لها بعد. علاوة على ذلك، يدين معظم هؤلاء القادة العسكريين بالفضل للتحالف الذي تقوده السعودية على وجودهم حيث دُعِموا ومُولِوا بالكامل من قِبل الإمارات و/أو السعودية؛ فما كانوا ليوجدوا أو ليستمروا لولا دعم التحالف. إضافة لذلك، ثلاثة نواب لرئيس المجلس الرئاسي هم قادة عسكريون رفضوا في السابق العمل تحت إمرة الحكومة المعترف بها دوليًا، وكانوا يتلقون الأوامر مباشرة من مموليهم في أبو ظبي. أصبح المجلس الرئاسي اليوم مدين بكامل الفضل للقوى الإقليمية، بمختلف وكلائها العسكريين ومصالحها المتباينة. وأي خلاف جديد قد ينشب بين السعودية والإمارات يهدد بالتشرذم على أعلى مستويات الدولة.

كان حري بمجلس القيادة الرئاسي أن يضم أحزابًا تعكس هويات سياسية، وبالتالي يوجه أعضاؤه القادة العسكريين، لكن أبرز قادة الأحزاب والقيادات المستقلة، الذين كان بإمكانهم إضفاء الشرعية السياسية والطابع المدني للمجلس الرئاسي، استُبعدوا من دائرة صنع القرار المباشر، ليصبحوا جزءًا من هيئة استشارية مكونة من 50 عضوًا، هنا فقط يجد المرء ممثلي الحزب الاشتراكي والتنظيم الناصري والأحزاب السياسية الأخرى. لا وجود للمرأة في المجلس الرئاسي، ولم يُعيّن سوى عدد قليل من النساء في الهيئات الاستشارية. من الواضح أن اليمن، الذي يكافح جاهدًا لتقديم الخدمات الأساسية، يحتاج إلى وجود رجال ونساء محنكين يتمتعون بخبرة اقتصادية وسياسية في أعلى سلطة تنفيذية في البلاد. ليس من السهل أو حتى من الممكن تمثيل جميع اليمنيين، ومع ذلك فشل المجلس الرئاسي حتى في استيفاء متطلبات التمثيل السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي الأساسية التي من شأنها ضمان مراعاة احتياجات المواطنين.

لا يمكن للحكومات أن تعمل إلا على أساس تبادل الثقة، ويجب خلق هذه الثقة خارج حدود علاقات أعضاء المجلس الرئاسي مع رُعاتهم إذا كان مقدرًا لهذا المجلس الرئاسي القيام بأعماله المتوخاة، أو حتى الاستمرار. عزز التحالف قبضته على مفاصل السلطة في اليمن، عبر بسط نفوذ مباشر أكثر من أي وقت مضى؛ وضعت كل من السعودية والإمارات، في هذه المرحلة، ثقتهما في حلفائهما والأعضاء المعينين في المجلس الرئاسي، بينما احتشد مجلس التعاون الخليجي والمجتمع الدولي خلفهما، بيد أن هناك القليل من الثقة بين أعضاء المجلس أنفسهم، وليس هناك سبب يدعو اليمنيين اليوم للنظر إلى المجلس بصفته هيئة تنفيذية تمثيلية حريصة على خدمة مصالحهم. وبغض النظر عما إذا كان توسيع نطاق السلطة التنفيذية سيساهم في أي تحسينات ملموسة على المديين القصير أو المتوسط، فإن فرض المجلس من قِبل دولة أجنبية يقوّض قدرته على توفير الاستقرار على المدى الطويل أو منع تشرذم الدولة اليمنية. تخلص اليمن من هادي لكنه لا يزال يفتقر إلى التحكم بمستقبله، ويواصل القادة السياسيون اليمنيون، بشكل مخزي، السماح بارتهان السيادة اليمنية للتدخلات الخارجية.

أسامة الروحاني هو نائب المدير التنفيذي في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. وهو خبير في مجال السِلم وحل النزاعات، وعمل على المساهمة في التنمية المجتمعية والمشاركة المدنية في اليمن من خلال العديد من المبادرات والبرامج ومنظمات المجتمع المدني.

سيارة تستعرض صورة لرئيس مجلس القيادة الرئاسي رشاد العليمي على شارع حي المسبح بمدينة تعز ، تاريخ 19 أبريل 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

تعز على رأس السلطة

ميساء شجاع الدين

لأول مرة في تاريخ اليمن الحديث، يرأس السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة شخصيات تنحدر من محافظة تعز. فقد عُين رشاد العليمي -المنحدر من تعز -رئيسًا لمجلس القيادة الرئاسي الجديد أوائل أبريل/نيسان، لينضم بذلك إلى رئيس الوزراء معين عبدالملك ورئيس مجلس النواب سلطان البركاني، المنحدرين أيضًا من نفس المحافظة.

هذا الحضور القوي لتعز على الصعيد الوطني وفي هذه المرحلة له دلالات مهمة بالنظر إلى المكانة الفريدة التي حظيت بها المحافظة عبر تاريخ اليمن. ففي حين تُعد المحافظة سياسيًا جزءًا من اليمن الشمالي، لكنها جغرافيًا وتاريخيًا لطالما كانت جزءًا من الجنوب. كانت تعز عاصمة اليمن خلال إحدى أزهى عصور الدولة في التاريخ الوسيط، أثناء حكم الدولة الرسولية (1454-1229م)، وكانت العاصمة البديلة عندما يصل الحكام في صنعاء مرحلة اليأس من بناء تحالفات مستقرة مع القبائل الزيدية المحيطة بصنعاء، تمامًا كما حدث خلال مرحلة الحكم العثماني الثاني من عام 1872 إلى عام 1918.

أُختيرت تعز كمقر للحكم في عهد الإمام أحمد بعد إفشاله انقلاب عام 1948 الذي أودى بحياة والده، خشية تمرد القبائل مجددًا، وظلت كذلك حتى اندلاع الثورة الجمهورية عام 1962، وحينها عادت السلطة السياسية إلى صنعاء، لكنها ظلت مقر الإقامة المفضل للرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني، ثاني رؤساء الجمهورية (1974-1967م). خلال تلك الفترة، شهدت مدينة تعز حراكًا سياسيًا وثقافيًا في الوقت الذي كانت البلاد تخوض حربًا أهلية مركزها صنعاء.

تعمقت علاقات تعز بالجنوب خلال الحكم الاستعماري البريطاني؛ فغالبية سكان عدن ينحدرون في الأصل من مناطق تعز، وخاصة منطقة الحجرية، مما خلق رابطًا مهمًا بين المدينتين. كما لعبت الثقافة السياسية في عدن دورًا حاسمًا في نشر التعليم الحديث بتعز، حيث أنتجت سياسيين ومفكرين محليين مثل أحمد النعمان وعبدالله عبدالوهاب النعمان ومحمد قايد سيف، فضلًا عن تكنوقراط بارزين من أمثال محمد أنعم غالب وعبدالعزيز عبدالغني ومحمد سعيد العطار وأحمد عبده سعيد. ونشأت أسر تجارية خلال تلك الفترة، مثل أسرة هايل سعيد أنعم وأسرة مطهر.

اعتبر البعض من أبناء تعز مقتل القائد العسكري التعزي عبدالرقيب عبدالوهاب خلال الصراع بين الجمهوريين عام 1968 مؤشرًا على إقصائهم. فحتى حين صعد الرئيس السابق علي عبدالله صالح إلى السلطة، في وقت لاحق، لم يعيّن شخصيات من أبناء تعز في مناصب عسكرية أو مناصب صنع القرار المهمة، رغم أنه كان قائدًا لمحور تعز العسكري قبل توليه رئاسة البلاد. لم يعدو أشخاص مثل عبدالعزيز عبدالغني، الذي شغل منصب رئيس الوزراء عدة مرات، كونهم شخصيات رمزية في الحكومة، حيث بقيت السلطة السياسية والعسكرية الحقيقية في أيادٍ أخرى. كان محور أول محاولة إنقلابية فاشلة ضد صالح في أكتوبر 1978 قادة عسكريين ومدنيين تعزيين من التنظيم الناصري.

أما في جنوب اليمن، شغلت شخصيات من تعز بعض المناصب المهمة في الدولة، وخاصة على الجانب التكنوقراطي، بيد أن معظم المناصب العسكرية في القوى الجنوبية المسلحة تقلدها أفراد من محافظات الضالع ولحج وشبوة وأبين. استولى عبدالفتاح إسماعيل، الذي ينحدر من تعز، وتولى قيادة الحزب الاشتراكي في الجنوب، على رأس السلطة لفترة وجيزة عام 1979، قبل استقالته بعد أقل من عام.

حافظت تعز على لعب أدوار سياسية بارزة بعد الوحدة. ففي ديسمبر/كانون الأول 1992، اندلعت احتجاجات على تدهور الأوضاع المعيشية في المحافظة امتدت إلى محافظات أخرى مثل صنعاء والحديدة. وفي عام 2011، كانت هي بداية انطلاق شرارة الاحتجاجات التي أطاحت بالرئيس صالح نهاية المطاف، وأصبحت من نواح عديدة القلب النابض للثورة الشعبية. خلال المراحل الأولى من الحرب الحالية، قاوم أهالي تعز محاولات قوات الحوثيين للسيطرة على المدينة، وواجهوها بالمظاهرات. وفي أعقاب تدخل التحالف الذي تقوده السعودية في مارس/آذار 2015، أصبحت تعز ساحة رئيسية للمعارك، حيث حاول التحالف قطع خطوط إمداد الحوثيين من الشمال التي تمر عبر المحافظة.

تتقاسم القوى السياسية والميليشيات المتنافسة حاليًا محافظة تعز. فقد أمّن حزب الإصلاح لنفسه موطئ قدم قوي فيها بعد دحره منافسه القوات السلفية في مدينة تعز، في حين سقط الساحل تحت سيطرة قوات طارق صالح. ولا تزال المناطق الشمالية، بما في ذلك منطقة الحوبان الصناعية، تحت سيطرة قوات الحوثيين.

في ظل هذا الوضع السياسي والعسكري المتشرذم في المحافظة، ماذا يعني تعيين رشاد العليمي بالنسبة لتعز؟ يحمل كل من العليمي ورئيس الوزراء معين عبدالملك درجة الدكتوراه وهما من خريجي الجامعات المصرية. تقلد العليمي عدة مناصب أكاديمية وأمنية خلال مسيرته المهنية، كان أهمها منصب وزير الداخلية في بداية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو عضو في حزب المؤتمر الشعبي العام الذي كان يتزعمه صالح. أما معين عبدالملك فهو شخصية مستقلة برزت ضمن فئة الشباب الذين صعدوا بعد ثورة 2011، ومن خلال علاقته الشخصية القوية مع وزير الخارجية الحالي أحمد عوض بن مبارك. من ناحية أخرى، كان سلطان البركاني أحد الوجاهات الاجتماعية التي خلقها الرئيس السابق علي عبدالله صالح، وأصبح في نهاية المطاف من قيادات حزب المؤتمر.

إضافة إلى أصولهما المشتركة، يتشابه العليمي ومعين في عدم امتلاكهما لقوة مسلحة تقف وراءهما، كما أنهما لا يتكئان على عصبية مناطقية مسلحة، رغم الانقسامات العسكرية الحالية التي تعاني منها المحافظة. فقد أُنشئ مجلس رئاسي يمثل أعضاؤه مختلف القوى المسلحة، فيما عدا رئيسه.

لجأ اليمنيون في السابق إلى مثل هذا الترتيب حين برزت الحاجة إلى قيادة محايدة وسلمية من شأنها أن تضع حدًا -ولو بشكل مؤقت -للمواجهات المسلحة بين مختلف القوى. كان هذا الترتيب قائمًا إبان تنامي النفوذ السياسي لحضرموت في جنوب اليمن بعد حرب عام 1986، رغم أن المحافظة لم تكن مركزًا للعصبية المناطقية المسلحة. على النقيض من ذلك، كان النفوذ الحضرمي ضروريًا لتحقيق التوازن وفض الاشتباك بين المحورين المسلحين المتنافسين في كل من لحج-الضالع وشبوة-أبين، ما أدى إلى صعود علي سالم البيض وحيدر أبوبكر العطاس إلى السلطة في الجنوب.

إن صعود تعز الحالي مشابه للوضع الحضرمي، لكونها تمثل قوة مناطقية حضرية غير مسلحة ولا تشكل تهديدًا لأحد، وتسهم في تأجيل الصراع على السلطة بين القوى الأخرى. ولكن هل سيؤدي هذا التنامي في النفوذ في نهاية المطاف إلى بروز المدينة كقوة مسلحة متماسكة في حد ذاتها؟

سيتأثر مستقبل تعز بما يرسمه لها أبناؤها الذين يشغلون مناصب في السلطة هذه الفترة، وخاصة رئيس المجلس الرئاسي الجديد؛ فإما أن تسهم أفعالهم في تخفيف حدة الانقسام والمعاناة في المدينة، أو تزيد من حدته. تظل أسوأ الخيارات التي يمكن أن تتخذها هذه الشخصيات، وخاصة رشاد العليمي، هو اللجوء إلى إنشاء شبكات محسوبية في تعز -على غرار ما فعله الرئيسان السابقان صالح وهادي في منطقتيهما في سنحان وأبين، على التوالي -في محاولة لحماية مصالحهما. هذا المسار يخاطر بخلق ديناميكيات مدمرة جديدة في مدينة مشرذمة تتمتع فيها العديد من القوى اليمنية بنفوذ على الأرض. لكن، يشير تاريخ المدينة وثقافتها إلى أنه سيكون من الصعب على أي طرف خلق عصبية مناطقية صلبة على غرار ما يوجد في مناطق أخرى من اليمن.

ميساء شجاع الدين هي باحثة أولى في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية. نشرت كتاباتها وتحليلاتها في العديد من وسائل الإعلام، مثل موقع جدلية، والسفير العربي، وصحيفة العربي الجديد، وموقع المونيتور.

امرأة تبيع الفطير، نوع من الخبز الشائع تناوله خلال شهر رمضان والمستخدم في إعداد الطبق الشعبي "الفتة"، في سوق الباب الكبير بمدينة تعز ، تاريخ 7 أبريل/ نيسان 2022 // صورة لمركز صنعاء بعدسة أحمد الباشا

الحرب الاقتصادية تتجه للتصعيد في أعقاب مشاورات الرياض

الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء

شابت المخرجات الاقتصادية الرسمية للمشاورات بين اليمنيين في الرياض خلال شهر أبريل/ نيسان بعض مكامن الخلل، حيث اعتُبرت غير مكتملة وذات جدوى مشكوك بأمرها من وجهة نظر سياساتية أو إدارية. ومع ذلك، تمثلت فائدتها في كونها مؤشرًا لقياس نوايا الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا للمُضي قُدمًا، وفي التعبير عن رغبة الحكومة في مزيد من التصعيد، عوضًا عن هدنة، في الحرب الاقتصادية التي رافقت فترة النزاع المسلح مع جماعة الحوثيين.

في 7 أبريل/نيسان، اختتم مئات المشاركين من مختلف أطياف المجتمع اليمني -بمن فيهم سياسيون واقتصاديون ونشطاء وغيرهم، رغم رفض ممثلين حوثيين الحضور -حوارًا استمر أسبوعًا في العاصمة السعودية لمناقشة التحديات التي يواجهها اليمن ورسم خارطة طريق لإحلال السلام والاستقرار في البلد الذي مزقته الحرب. وبتنسيق وتنظيم من مجلس التعاون الخليجي، كانت إحدى أكثر النتائج الدراماتيكية لتلك المشاورات هي قرار الرئيس عبدربه منصور هادي بنقل سلطاته التنفيذية إلى مجلس القيادة الرئاسي المشكّل حديثًا بقيادة رشاد العليمي، الذي يتولى حاليًا إدارة الشؤون السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية في الدولة. كما أفضت المشاورات إلى تعهد كل من السعودية والإمارات تقديم ملياري دولار أمريكي كمساعدات مالية للبنك المركزي اليمني في عدن، وتعهد السعودية بتقديم مليار دولار آخر كمساعدات لمشاريع التنمية ودعم إمدادات الوقود.

جاء في المادة الرابعة من قرار هادي تشكيل فريق اقتصادي، مكون من 14 خبيرًا اقتصاديًا ورجال أعمال يمنيين بارزين، لتقديم المشورة للمجلس الرئاسي بشأن القضايا الاقتصادية والمالية للدولة. كُلف الفريق الاقتصادي رسميًا بتقديم الدعم والمشورة للحكومة اليمنية والبنك المركزي اليمني بعدن في أربع مجالات رئيسية: القضايا المالية والنقدية، وتعزيز الكفاءة والشفافية والنزاهة داخل الأجهزة الحكومية، والتنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، والعمل على زيادة تحصيل الإيرادات العامة وتنويع القاعدة الاقتصادية.

بيد أن هناك خللًا مباشرًا في تشكيلة الفريق الاقتصادي، يتمثل في عدم استشارة أي من أعضائه قبل الإعلان عن تعيينهم. أي مشاركة نشطة في كيان أنشأه أحد الأطراف من شأنه أن يؤدي إلى تضارب حاد في المصالح بالنسبة للكثيرين، مثل أولئك الذين لديهم مصالح تجارية على الصعيد الوطني، وأولئك المنتسبين إلى مؤسسات دولية، إضافة إلى الباحثين المستقلين، الذين يُعد حيادهم العام في فترة الحرب أمرًا جوهريًا لمسيرتهم المهنية؛ وبعد إعلان تشكيل الفريق، استقال ثمانية من أعضائه الـ 14 على الفور.

أظهر الحادث افتقارًا مُخجلًا للتشاور والتنسيق الداخليين، إلا أنه لم يشكل في حد ذاته ضربة قاضية للفريق الاقتصادي لأن المادة التي تدعو إلى إنشائه تحتوي على بند يسمح باستبدال أولئك الذين يستقيلون من قِبل رئيس المجلس الرئاسي. المشكلة الأساسية هي أن هدف الفريق مؤطر بلغة فضفاضة تترك مسألة تفويضه وصلاحياته دون إجابة. عمليًا، يُفترض أن تُحدد هذه المسائل من قِبل اللجنة القانونية، التي تشكلت بالمثل بموجب قرار الرئيس السابق هادي في أبريل/ نيسان، واستقال رئيسها أيضًا بعد فترة وجيزة من تعيينه. وفيما تحاول الحكومة اليمنية تعزيز مؤسساتها القائمة ورفدها بالكفاءات، مثل استبدال محافظ البنك المركزي اليمني في عدن ومعظم كبار موظفيه في ديسمبر/ كانون الأول 2021، يبدو من غير المجدي الانتقاص من سلطة هذه المؤسسات بخلق تضارب مؤسسي على الصلاحيات من خلال إنشاء هيئة حكومية أخرى ذات اختصاص يشمل نفس القضايا.

بحلول نهاية مشاورات الرياض، كان المشاركون قد صاغوا كذلك وثيقة تحدد مجموعة واسعة من التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه اليمنيين وقدموا توصيات لمعالجتها. بالنسبة لأولئك الأشخاص المطلعين على الشأن اليمني، تُعد هذه التحديات التي تم تحديدها مألوفة، بما في ذلك انهيار العملة والتضخم، والبطالة، ونقص الإيرادات العامة والإنفاق العام، وضعف خدمات الكهرباء والإنترنت. شملت الأسباب الجذرية لهذه القضايا "الانقسام والازدواجية" في الوكالات الحكومية التي تؤدي إلى "جهود متناقضة" لمعالجتها، والسياسة النقدية التوسعية للحكومة لتغطية النفقات، ونقص احتياطيات العملات الأجنبية، والافتقار إلى البيانات، وتعطل شبكات النقل، والاعتماد على الواردات، وانعدام الأمن الغذائي. كما أن الحلول المقترحة كانت واسعة النطاق بشكل عام، وشملت: استخدام الدعم المالي السعودي والإماراتي لتحقيق الاستقرار في العملة المحلية والتوقف عن طباعة الأوراق النقدية الجديدة للريال، وإعادة جميع الوكالات الحكومية من الخارج إلى اليمن، وتفعيل آليات الرقابة، وإيجاد حلول للانقسام في بعض المؤسسات، وإنشاء شركة اتصالات جديدة، وغير ذلك.

وثيقة المخرجات الاقتصادية لم تعترف إلا بشكل عرضي بالوجود الفعلي لهيكلين مصرفيين مركزيين، وعملتين مزدوجتين ونظامين مصرفيين مزدوجين، وبصفة عامة التقسيمات الاقتصادية المناطقية. طُرحت الحرب الاقتصادية والنقدية بين الحكومة اليمنية وسلطات الحوثيين على أنها سبب عرضي، وليس سببًا جوهريًا للانهيار الاقتصادي في البلاد على مدى سنين الحرب، وهذا تحريف متعمد للحقائق؛ فسلطات الحوثيين تتمتع بنفوذ هائل على جزء كبير من اقتصاد البلاد. ومن أجل معالجة أهم التحديات الاقتصادية في البلاد، ينبغي بالضرورة عقد مفاوضات بين الحكومة والحوثيين وترتيب تنسيق متبادل للسياسات الاقتصادية على مستوى البلاد إلى حين التوصل لتسوية سياسية للصراع. إلا أن التوصيات الاقتصادية التي تمت صياغتها في المشاورات ركزت بشكل محدود على معالجة التحديات الاقتصادية في المناطق الخاضعة لسيطرة مجلس القيادة الرئاسي المشكل حديثًا مع إغفال أي رؤية شاملة على المستوى الوطني لإنهاء الانقسام في المؤسسات الاقتصادية الرئيسية -مثل البنك المركزي -أو معالجة العقبات الاقتصادية بشكل شامل على الصعيد الوطني. ولا يمكن اعتبار ذلك سهوًا غير مقصود.

بحسب مسؤول حكومي رفيع، فإن التوصيات أُخذت بالكامل تقريبًا من عرض تقديمي قدمه موظفو البنك المركزي اليمني في عدن خلال مشاورات الرياض. وأوضح المسؤول أنه نظرًا لعدم وجود رغبة في الوقت الحالي لدى القادة السياسيين على الجانب الحكومي للسماح بالمُضي قُدمًا في أي مفاوضات مع الحوثيين بشأن القضايا الاقتصادية، فإن المطلوب في الوقت الحالي هو "إصلاح أنفسنا" وتعزيز موقف الحكومة اقتصاديًا في مواجهة الحوثيين لتكون في وضع أفضل عند إجراء المفاوضات. وبالتالي، يمكننا القول إن تصعيد الحرب الاقتصادية بات وشيكًا، فمن المؤكد أن السلطات الحوثية سترد على أي خطوة أحادية الجانب تتخذها الحكومة لتعزيز موقفها، وكما هو الحال في حالات التصعيد في الحرب، فإن أول الضحايا بلا شك سيكون ملايين اليمنيين من المواطنين العاديين الذين أصبحت قدرتهم على الوصول إلى أساسيات الحياة هشة.

لكن حتى في إطار هذا الهدف المتهور الذي يخدم مصالحه الذاتية والتناول المحدود للتحديات الاقتصادية الجاثمة على صدر البلاد وللحلول الممكنة، هناك شح في التفاصيل حول الطريقة التي يمكن بها لمجلس القيادة الرئاسي تنفيذ التوصيات المنبثقة عن مشاورات الرياض. كما يقال فإن الشيطان يكمن في التفاصيل، ودون خطط شاملة وواقعية للتنفيذ، فإن هذه التوصيات تجازف بجعل القيادة الحكومية اليمنية الجديدة في موقف المحرض على جولة جديدة من المواجهات الاقتصادية التي لا تعرف كيف تخرج منها منتصرة.

شارك في إعداد هذا الإصدار من تقرير اليمن (حسب الترتيب الأبجدي باللغة الإنجليزية): رايان بيلي، كيسي كومبس، علي الديلمي، ميساء شجاع الدين، توفيق الجند، أندرو هاموند، خديجة هاشم، عبد الغني الإرياني، ماجد المذحجي، فارع المسلمي، إلهام عمر، سبنسر أوسبرغ، غيداء الرشيدي، سوزان سيفريد، نيد والي، إلى جانب الوحدة الاقتصادية بمركز صنعاء.

WWW.SANAACENTER.ORG